

ولذلك فسرها الزمخشري وغيره بالعتاب والذم<sup>(١)</sup>. والأمينون منسوبون إلى النبي الأمي<sup>(٢)</sup>، وتقدم تفسير ذلك في رأس حزب البقرة الأول<sup>(٣)</sup>. و﴿ذَلِكَ﴾ مبتدأ، والخبر الجار بعده، أي: ذلك الترك كائن بسبب هذا القول<sup>(٤)</sup>. و﴿سَبِيلٌ﴾ اسم ليس، و﴿عَلَيْنَا﴾ الخبر، و﴿فِي الْأُمِّيِّينَ﴾ متعلق بمحذوف؛ لأنه حال من ﴿سَبِيلٌ﴾ تقدم عليها، إذ هو في الأصل صفة لها، إذ التقدير: ليس سَبِيلٌ كائن في الأميين مستقرًا علينا<sup>(٥)</sup>. ونقل الشيخ جواز كون الخبر ﴿فِي الْأُمِّيِّينَ﴾ وكونه متعلقًا بنفس ﴿لَيْسَ﴾ عند بعضهم، وجوّز أيضاً ارتفاع ﴿سَبِيلٌ﴾ بـ﴿عَلَيْنَا﴾ على أن يكون في ﴿لَيْسَ﴾ ضمير الشأن، كأنه يعني أن تقدم ﴿لَيْسَ﴾ كافٍ في عمل الجار الرفع بالفاعلية لاعتماده على نعتها، وهو بعيد<sup>(٦)</sup>. و﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ يجوز أن يكون الكذب عامًّا، فيندرج فيه هذا القول، وهو أنهم نسبوا تحليل أموال الأميين إلى الله تعالى؛ لأنه رُوي أن اليهود قالوا: «إن الله أحلّ لنا في التوراة أموال الأميين، وهم متحققون أن هذا كذب بَحْتٌ»<sup>(٧)</sup>. وأن يكون المراد؛ هذا الكذب الخاص، أي: ويقولون على الله إنه أحلّ لنا أموالهم، وهو كذب لا شك فيه<sup>(٨)</sup>. وضمّن «يقولون» معنى يفترون، ولذلك عُدّي بـ﴿عَلَى﴾.

(١) ينظر: الكشاف (٤٠٢/٢)، مدارك التنزيل (١٦١/١).

(٢) ينظر: المفردات ص (٨٧)، التفسير الكبير (١١٣/٨).

(٣) يشير إلى تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ البقرة: ٧٨، وينظر: البحر المحيط (٥٢٦/٢)، القول الوجيز في أحكام الكتاب

العزيز تحقيق عبد الرحيم القاوش ص (٣٨٩).

(٤) ينظر: المحرر الوجيز (٢٦٢/٢).

(٥) ينظر: البحر المحيط (٥٢٦/٢)، الدر المصون (٢٦٨/٣).

(٦) ينظر: البحر المحيط (٥٢٦/٢).

(٧) رواه الطبري في جامع البيان (٥١٣/٥) عن السدي وابن جريج، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣٥٠/٢) من طريق أحمد بن المفضل به، ونسبه ابن عطية في المحرر الوجيز (٢٦٢/٢) إلى السدي وابن جريج.

(٨) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢٤٤/١)، المحرر الوجيز (٢٦٢/٢)، أحكام القرآن لابن العربي

(٣٧٩/١)، زاد المسير (٢٩٦/١) ونسبه للسدي.

ويجوز أن يتعلق بمحذوف حالاً من الكذب، أي: يقولون الكذب كائناً عليه.  
 ولا يجوز أن يتعلق بنفس الكذب، قالوا: لأن الصلة لا تتقدم على الموصول<sup>(١)</sup>،  
 يعنون بالموصول المصدر؛ لأن الكذب مصدر، والمصدر مؤول بحرف مصدر إلى  
 موصول وفعل، ولا يجوز أن يعنوا بالموصول الألف واللام - وإن كانت من جملة  
 الموصولات - لأن [ ]<sup>(٢)</sup> أن توصل بصفة صريحة في الأغلب، والكذب - كما علمت  
 / ليس وصفاً بل مصدراً جامداً. ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أن ذلك ليس في كتابهم، وهذا  
 أقبح الكذب، وهو أن يتعمده مع علمه بحاله؛ لأن الجاهل بذلك قد يعذر، فحذف  
 مفعول العلم<sup>(٣)</sup>. ويجوز أن يريد: هم من أهل العلم، وكان من حق علمهم أن ينهاتهم  
 ينهاتهم عن هذه القبائح<sup>(٤)</sup>. فالجملة في موضع نصب على الحال، والضمير في ﴿قَالُوا﴾  
 قَالُوا ﴿عائد على ﴿مَنْ﴾ كما قد بينا. وقيل: على اليهود كافة<sup>(٥)</sup>، وقيل: على بني  
 إسرائيل<sup>(٦)</sup>.

و﴿بَلَى﴾<sup>(٧)</sup> حرف إيجاب لما نفوه، أي: عليهم سبيل فيهم<sup>(٨)</sup>. وتقدم الكلام  
 في ﴿بَلَى﴾ مشعباً في رأس حزب البقرة الأول<sup>(٩)</sup>. والجملة من قوله: ﴿مَنْ أَوْفَى﴾

(١) ينظر: الإملاء (١/١٤٠).

(٢) ما بين المعكوفتين كلمتان لم تتبيننا لي.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز (٢/٢٦٢)، زاد المسير (١/٢٩٦).

(٤) ينظر: جامع البيان (٥/٥١٣)، معاني القرآن وإعرابه (١/٤٣٤)، التفسير البسيط  
 (٥/٣٦٩)، التفسير الكبير (٨/١١٣).

(٥) ينظر: التفسير البسيط (٥/٣٦٨)، معالم التنزيل (١/٤٥٨)، وهو اختيار الطبري  
 (٥/٥١٠)، والقرطبي (٥/١٨٠).

(٦) ينظر: المحرر الوجيز (٢/٢٦٢)، والمراد بهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى.

(٧) حرف جواب يثبت به ما بعد النفي، ينظر: البحر المحيط (٢/٥٢٦).

(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (١/٢٩٢) وهو اختياره، إعراب القرآن للنحاس (١/١٦٧)،  
 المحرر الوجيز (٢/٢٦٢)، التفسير الكبير (٨/١١٣).

(٩) عند تفسير قوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ البقرة: ٨١. أول  
 الحزب الأول مكان سقط وهي في بداية الحزب الثاني في رسالة القاوش ص (٣٩٢).

مستأنفة<sup>(١)</sup>. قال الزمخشري: مقررّة للجملة التي سَدَّت ﴿بَلَى﴾ مسدها. انتهى<sup>(٢)</sup>.

﴿مَنْ﴾ يجوز أن تكون شرطية - وهو الظاهر<sup>(٣)</sup> - أو موصولة:

فعلى الأول: يكون الفعل بعدها في محل جزم، وكذلك ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ﴾،  
والفاء واجبة الدخول<sup>(٤)</sup>.

وعلى الثاني: لا محل للفعل من الإعراب، و﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ﴾ في محل رفع خبراً  
لـ ﴿مَنْ﴾، والفاء جائزة الدخول، إلا أن القرآنية تمنع من حذفها<sup>(٥)</sup>.

وتقدم أن «أوفى» و«وفى» و«وفى» تُخَفَّفُ وتُشَدَّدُ، لغات مشهورة<sup>(٦)</sup>، وأن  
الأولى لغة الحجاز<sup>(٧)</sup>، والتخفيف لغة نجد<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٢٩٢/١)، زاد المسير (٢٩٦/١).

(٢) الكشف (٣٧٥/١).

(٣) واختار هذا القول الزمخشري في الكشف (٤٠٢/١)، وابن عطية في المحرر الوجيز

(٤٥٩/١)، والعكبري في الإملاء ص (١٤٧)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن

(١١٩/٤)، وأبو حيان في البحر المحيط (٥٢٦/٢).

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣٨٩/١).

(٥) إعراب القرآن للنحاس (٣٨٩/١)، الدر المصون (١٤٤/٢).

(٦) ينظر: العين (٤٠٩/٨)، الجمهرة (١٨٥/١)، تفسير الراغب (٦٥٧/١)، المحرر الوجيز

(٢٦٢/٢).

(٧) الحجاز: مكة والمدينة والطائف ومخاليفها، سميت بذلك لأنها حجزت بين نجد وتمامة، أو

بين نجد والسراة. ينظر: القاموس المحيط ص (٦٥٣)، معجم البلدان (٢١٨/٢).

(٨) النجد من الأرض قفافها وصلابتها، وما غلظ وارتفع واستوى، ونجد علم على بلاد واسعة

واسعة في جزيرة العرب، وحدودها: ما سال من سروات الحجاز شرقاً، والأحساء وجوفها

شرقاً، والعراق ومشارف الشام شمالاً، و الربع الخالي جنوباً. ينظر: الحجاز بين اليمامة

والحجاز ص (٢١٧).

والهاء في ﴿بِعَهْدِهِ﴾ يجوز أن تكون عائدةً على ﴿مَنْ﴾<sup>(١)</sup>، أي: من أوفى بما عاهد عليه الله، أو من عاهده من الناس وائتمنه<sup>(٢)</sup>. وأن تكون عائدةً على الله تعالى، أي: بعهد الله تعالى الذي عاهده عليه، يريد ما عهد الله في كتابه على السنة رسله<sup>(٣)</sup>. رسله<sup>(٣)</sup>. [قال الزمخشري: وقوله: ﴿بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ آل عمران: ٧٧، يقوي رجوع الضمير في ﴿بِعَهْدِهِ﴾ إلى الله<sup>(٤)</sup>. انتهى. يعني قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ آل عمران: عمران: ٧٧]<sup>(٥)</sup>. فعلى الأول يكون المصدر مضافاً لفاعله، وعلى الثاني لمفعوله. وعلى كلا القولين؛ أعني كون ﴿مَنْ﴾ شرطية أو موصولة؛ العموم الذي في المتقين هو الرابط بين الشرط والجواب، أو بين المبتدأ والخبر. وقد تعرض الزمخشري لذلك كله، فقال: والضمير في ﴿بِعَهْدِهِ﴾ راجع إلى ﴿مَنْ أَوْفَى﴾، على أن كل من وفى بما عاهد عليه الله واتفق الله في ترك الخيانة والغدر فإن الله يجبه<sup>(٦)</sup>.

فإن قلت: هذا عام يُحْيَلُ أنه لو وفى أهل الكتاب بعهودهم وتركوا / الخيانة لكسبوا محبة الله<sup>(٧)</sup>. قلت: أجل، لأهم إذا وفوا بالعهود وفوا أول شيءٍ بالعهد

[٤٠/١]

(١) هذا اختيار الزمخشري في الكشاف (٤٠٢/١)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١١٩/٤)، وأبو حيان في البحر المحيط (٥٢٦/٢).

(٢) ينظر: زاد المسير (٢٩٦/١)، التفسير الكبير (١١٣/٨).

(٣) هذا اختيار الطبري في جامع البيان (٥١٤/٥) أنه يعود على اسم (الله) تعالى، والبغوي في معالم التنزيل (٥٦/٢)، والنسفي في مدارك التنزيل (١٦١/١)، وابن عطية المحرر الوجيز (١٣٤/٣) وكلا القولين محتمل وصحيح المعنى، ولذا قال ابن عطية: "والقولان يرجعان إلى معنى واحد؛ لأن أمر الله تعالى بالوفاء مقترن بعهد كل إنسان". وذكر القولين الرازي في التفسير الكبير (١١٣/٨)، وينظر: تفسير الراغب (٦٥٦/١)، المحرر الوجيز (٢٦٢/٢)، زاد المسير (٢٩٦/١)، التفسير الكبير (١١٣/٨)، البحر المحيط (٥٢٦/٢)، ترجيحات أبي حيان في التفسير ص (٢٠٠).

(٤) ينظر: الكشاف (٣٦٧/١).

(٥) ما بين المعقوفتين أحقه المؤلف بالحاشية وعليه علامة الصحة.

(٦) الكشاف (٤٠٢/١). وينظر: معاني القرآن وإعرابه (٢٩٢/١)، الجامع لأحكام القرآن

(١٨١/٥)، مدارك التنزيل (١٦١/١).

(٧) بعدها في المخطوط: فإن، وضرب عليها.

الأعظم، وهو ما أخذ عليهم في كتابهم من الإيمان برسول مصدق لما معهم، ولو اتقوا الله في ترك الخيانة لاتقوه في ترك الكذب على الله وتحريف كلمه. ويجوز أن يرجع الضمير إلى الله تعالى، على أن كل من وفى بعهد الله واتقاه فإن الله يحبه، ويدخل في ذلك الإيمان وغيره من الصالحات، وما وجب اتقاؤه من الكفر وأعمال السوء. فإن قلت: فأين الضمير الراجع من الجزاء إلى ﴿مَنْ﴾؟ قلت: عموم المتقين قائم مقام رجوع الضمير. انتهى<sup>(١)</sup>. ويجوز أن يكون هذا من إقامة الظاهر مقام المضمّر، شهادة لمن فعل ذلك بالاتقاء، والتقدير: فإن الله يحبه. وهذا عند من يرى ذلك، وهو الأخفش؛ نحو: زيد قام أبو عبد الله، إذا كان أبو عبد الله كنية زيد. ومثله في الموصول: أبو سعيد الذي رويت عن الخدري<sup>(٢)</sup>. ومنه:-

فيا رب ليلى أنت في كل موطنٍ وأنت الذي في رحمة الله أطمع<sup>(٣)</sup>

أي: في رحمته. ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ عليه، تقديره: فإن الله يحبه<sup>(٤)</sup>، ونحو ذلك، وهو تكلف<sup>(٥)</sup>.

وتقدم معنى محبة الله لعباده قريباً. وفي الإخبار بمحبة الله تعالى للمتقين حضُّ على التقوى، وبعثُ عليها، فإن محبة الله تعالى لا يعادها شيء<sup>(٦)</sup>. وقيل: «إن المراد

(١) الكشاف (٤٠٢/١)، وينظر: المحرر الوجيز (٢٦٣/٢).

(٢) هو: سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبة الأنصاري، أبو سعيد الخدري، مشهور بكنيته استصغر بأحد، واستشهد أبوه بها، وغزا هو ما بعدها، روى عن النبي ﷺ الكثير، مات سنة (٧٤) هـ وقيل (٦٤) هـ، وقيل غير ذلك. ينظر: الإصابة (٣٥/٢)، التقريب (٢٨٩/١).

(٣) البيت لمجنون ليلي، ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام ص (٦٥٥).

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٢٩٢/١).

(٥) الصحيح وهو مذهب أهل السنة والجماعة إثبات صفة المحبة لله سبحانه على ما يليق بجلاله بجلاله وسلطانه، قال الطبري (٥١٥/٥): فإن الله يحب الذين يتقونه، فيخافون عقابه، ويجذرون عذابه.

(٦) ينظر: تفسير الراغب (٦٥٨/١).

عن أوفى بعهدده واتقى عبد الله بن سلام وبجيرا الراهب<sup>(١)</sup> ، ونظراؤهما من مسلمة أهل الكتاب»، نقله الزمخشري عن ابن عباس<sup>(٢)</sup> ، والظاهر العموم.

قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ آل عمران: ٧٧. مناسبتها لما تقدمها هو أنه تعالى لما ذكر ما لمن وفى بالعهد من محبته التي لا يوازيها شيء، عقب ذلك بذكر من فعل بضده، ومفهومه أن الله يفعل به ضد ما تقدم، وهو بغضه إياه، وقد فسره تعالى بقوله تعالى: ﴿ئِي يَأِي يَبُ﴾ إلى آخره<sup>(٣)</sup>. وذكر الزمخشري في سبب إنزالها عدة أوجه:-

أحدها: أنه عامٌ فيمن استبدل بعهد الله، أي / بما عاهد الله عليه من الإيمان [٤٠/ب] بالرسول المصدق لما معهم، وعلى هذا؛ ف ﴿الَّذِينَ يَشْتَرُونَ﴾ عام في أحبار اليهود؛ لأنهم فعلوا ذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) بجيرا الراهب اختلف في أمره، فقيل: كان من يهود تيماء. وقيل: كان نصرانياً من عبد القيس". ذكره ابن منده في الصحابة وتبعه أبو نعيم، وذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة (القسم الرابع فيمن ذكر في كتب الصحابة غلطاً وبيان ذلك). ثم قال: "وما أدري أدرك البعثة أم لا؟ وقال الحافظ: "إنما ذكرته في هذا القسم؛ لأن تعريف الصحابي لا ينطبق عليه. وهو: (مسلم لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك). فقولنا (مسلم)؛ يخرج من لقيه مؤمناً به قبل أن يبعث كهذا الرجل". اهـ. والله أعلم. ينظر: تجريد أسماء الصحابة للذهبي (٤٤/١)، الإصابة (١٨٣/١).

(٢) الكشاف (٤٠٣/١).

(٣) ينظر: التفسير الكبير (١١٤/٨).

(٤) رواه الطبري في جامع البيان (٥١٦/٥) عن عكرمة.

**الثاني:** <sup>(١)</sup>أما نزلت في أبي رافع <sup>(٢)</sup>و[كنانة] <sup>(٣)</sup>بن أبي الحقيق <sup>(٤)</sup>وحيي بن أخطب <sup>(٥)</sup>، حرّفوا التوراة، وبدّلوا صفة رسول الله ﷺ، وأخذوا الرشوة على ذلك، وبهذا قال عكرمة <sup>(٦)</sup>.

**الثالث:** <sup>(٧)</sup>أما نزلت في جماعة من اليهود جاؤوا إلى كعب بن الأشرف في سنة أصابتهم -أي جَدَب- ممتارين <sup>(٨)</sup>، فقال لهم: «هل تعلمون أن هذا الرجل رسول الله؟ فقالوا: نعم، قال: قد هممتُ أن أميركم وأكسوكم فحرمكم الله خيراً كثيراً، فقالوا:

(١) هو: عبد الله وقيل سلام بن أبي الحقيق، زعيم من زعماء اليهود الذين كانوا يؤذون رسول الله ﷺ، فاستأذنت الخزرج رسول الله ﷺ في قتله، فقتلوه في حصنه قريباً من خيبر. ينظر: فتح الباري (٣٤٢/٧).

(٢) وقع في مطبوعة «الكشاف» للزمخشري (٣٧٦/١): لبابة، وهو تصحيف. وفي المخطوط هنا تقرأ بالوجهين، فإنها غير معجمة، وربما كتب الكاتب الكاف مثل اللام في مواضع كثيرة. والصواب ما أثبت كما في البحر المحيط وكما هو معلوم في كتب السير، وكما هو في رواية عكرمة عند الطبري (٥٢٨/٦). وكان كنانة هذا زوجاً لصفية بنت حيي أم المؤمنين، وقتل يوم خيبر.

(٣) هو كنانة بن أبي الحقيق القرظي، شاعر جاهلي من يهود خيبر، كان زوجاً لأم المؤمنين صفية بنت حيي -رضي الله عنها-. قتل عنها يوم فتح خيبر، ثم أسلمت فتزوجها النبي -ﷺ-. ينظر: الكامل في التاريخ (١٠٠/٢)، معجم الشعراء (٧٧/١).

(٤) حيي بن أخطب اليهودي وابنته صفية إحدى أمهات المؤمنين، قتله النبي -ﷺ-. ينظر: المؤتلف والمختلف (٨٥/٣)، تهذيب الأسماء (٢٤١/١).

(٥) هو: أبو عبد الله القرشي مولاهم، المدني، البربري الأصل، الحافظ المفسر، لازم ابن عباس وأخذ عنه العلم، (ت ١٠٥هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٥).

(٦) رواه الطبري في جامع البيان (٥١٦/٥)، وذكره الواحدي في أسباب النزول ص (١١٢)، (١١٢)، وابن عطية في المحرر الوجيز (٢٦٣/٢)، وابن الجوزي في زاد المسير (٢٩٧/١) ونسبه لعكرمة ومقاتل، والرازي في التفسير الكبير (١١٥/٨)، وأبو حيان في البحر المحيط (٥٢٦/٢).

(٧) الميرة: اسم للطعام الذي يحمل من بلد إلى بلد. ويقال منه: مار أهله يميهم ميرا وميرة: إذا إذا جاءهم بأقواتهم، وجلبه من بلد آخر سوى بلدهم. ينظر: العين (مير) (٢٩٥/٨).

لعله شُبِّهَ علينا، فرويداً حتى نلقاهُ. فانطلقوا فكتبوا صفة غير صفته ثم رجعوا إليه وقالوا: قد غلطنا، وليس هو بالنعته الذين نُعت لنا، ففرح ومارهم»<sup>(١)</sup>.

**الرابع:** أُنزلت في الأشعث بن قيس<sup>(٢)</sup>، قال: «نزلت فيَّ، كانت بيني وبين رجل خصومة في بئر، فاختصمنا إلى رسول الله ﷺ، فقال: «شاهدك أو يمينه»، فقلت: إذا يَحْلِف ولا يبالي، فقال: «من حلف على يمين يستحق بها مالاً هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان»<sup>(٣)</sup>. قيل: ذلك الرجل من اليهود<sup>(٤)</sup>، وقيل: بل هو هو قريب للأشعث بن قيس<sup>(٥)</sup>.

- (١) خبر الذين قدموا على كعب بن الأشرف نقله في الكشف والبيان (٩٨/٣) عن الكلبي، وذكره الواحدي في أسباب النزول ص (١١٢) عن الكلبي أيضاً، وذكره الحافظ في العجاب (٧٠/٢)، ونسبه للكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وذكره الرازي مختصراً في التفسير الكبير (١١٥/٨)، وأبو حيان في البحر المحيط (٥٢٦/٢).
- (٢) هو: أبو محمد الأشعث بن قيس بن معد يكرب الكندي من ملوكهم، صحابي جواد، شهد القادسية، من أمراء علي يوم صفين، توفي بالكوفة عام (٤٠هـ)، وقيل: بعد ذلك. ينظر: الاستيعاب (١٣٣/١)، سير أعلام النبلاء (٣٧/٢).
- (٣) رواه البخاري في صحيحه في مواضع منها، كتاب: الرهن، باب: إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه رقم: (٢٥١٥) (٢٥١٦)، ومسلم في صحيحه كتاب: الإيمان، باب: وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار ص (١١٩) رقم: (٣٥٧)، وينظر أسباب النزول للواحد ص (١١٠).
- (٤) رواية أن الخصومة كانت بينه وبين رجل من اليهود ذكرها الواحدي في أسباب النزول ص (١١٠)، وابن عطية في المحرر الوجيز (٢٦٣/٢)، وابن العربي في أحكام القرآن (٣٨٠/١) وقال: "وذلك يحتمل ما صح في الحديث وما روي عن اليهود"، وابن الجوزي في زاد المسير (٢٩٧/١).
- (٥) رواية أن الخصومة كانت مع ابن عم له، رواها أيضاً البخاري في كتاب التفسير، باب: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ (٤٢٧٥) (١٦٥٦/٤) بنحو الرواية الأولى إلا أن فيه: كانت لي بئر في أرض ابن عم لي... الحديث. ورواه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: وعيد من اقتطع حق المسلم بيمين فاجرة (١٣٨) ص (١١٨)، ورواه الطبري في جامع البيان (٥١٩/٥) عن ابن جريج، وذكرها ابن عطية في المحرر الوجيز (٢٦٤/٢).

**الخامس:** أنها نزلت في رجل أقام سلعةً في السوق، فحلف لقد أعطي بها ما لم يعطه. وإلى هذا نحا مجاهد والشعبي، وزادا: لأعطي بها أول النهار كذا؛ يمينا كاذبة<sup>(١)</sup>. ثم قال الزمخشري: والوجه أن نزولها في أهل الكتاب. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وقوله: ﴿وَأَيْمَنِهِمْ﴾ أي: التي حلفوها وأقسموا عليها؛ من قولهم: والله لنؤمنن به ولننصرنه. والاشترء هنا كأنه عنى الاستبدال<sup>(٣)</sup>، وتقدم تحقيقه. وقوله: ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ يريد ما آثروه من أخذ الرشا، ومحبة الرئاسة، ونحو ذلك من متاع الدنيا الفاني، وحطامها الذاهب وقلبه هواء مضمحل لا جدوى له في الآخرة، بخلاف ما هو لله تعالى فإنه وإن فني في الدنيا فأثاره باقية في الآخرة من إثابة الله تعالى عليه<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه عنهما عند الطبري في جامع البيان (٥/٥١٩)، وقريب منها ما رواه البخاري بغير ذكر أول النهار، في كتاب: التفسير، باب: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ آل عمران: ٧٧، رقم: (٤٥٥٠) عن عبد الله بن أبي أوفى - رضي الله عنه -: أن رجلاً أقام سلعة في السوق، فحلف فيها: لقد أعطي بها ما لم يعطه؛ ليوقع فيها رجلاً من المسلمين فترلت. وروى ابن المنذر في تفسيره (١/٢٦٤) نحوه عن ابن أبي أوفى. وذكر نحوه الواحدي في أسباب النزول ص (١١٢)، وابن عطية في المحرر الوجيز (٢/٢٦٤)، وابن العربي في أحكام القرآن (١/٣٨٠)، وينظر: زاد المسير (١/٢٩٧)، التفسير الكبير (٨/١١٥). وذهب ابن حجر في فتح الباري (٨/٢١٣) إلى القول بتعدد السبب لصحة هذه الرواية مع قصة الأشعث بن قيس، بينما ذهب بعض المفسرين إلى ترجيح رواية ابن مسعود لقصة الأشعث ابن قيس؛ لكثرة روايتها وما جاء فيها من حلفه على ذلك. ينظر: أحكام القرآن لابن العربي (١/٣٢٤). والقاعدة: (أن المرويات إذا تعددت في سبب النزول نُظِرَ إلى الثبوت فاقصر على الصحيح).

(٢) الكشاف (١/٤٠٣). وقال الواحدي في البسيط (٢/٥٣٨): "أكثر أهل التفسير على أن هذه الآية نزلت في اليهود"، ونسبه الماوردي في النكت: (١/٤٠٤) أيضاً للحسن، وهو قول مقاتل. ينظر: أحكام القرآن لابن العربي (١/٣٧٩)، زاد المسير (١/٢٩٧)، البحر المحيط (٢/٥٢٦) واختاره، ترجيحات أبي حيان في التفسير ص (٢٠١). قال الرازي: "الأقرب الحمل على الكل"، وقال الحافظ في موضع آخر في فتح الباري (٨/٦١) ولا منافاة بينهما، ويحتمل أن النزول كان بالسببين جميعاً، ولفظ الآية أعم من ذلك؛ والله أعلم.

(٣) ينظر: جامع البيان (٥/٥١٥).

(٤) ينظر: جامع البيان (٥/٥١٥).

﴿أُولَئِكَ﴾ إشارة إلى المشتريين، ﴿لَا خَلْقَ﴾ لا نصيب<sup>(١)</sup>، وتقدم تحقيقه / في البقرة<sup>(٢)</sup>. ﴿فِي الْآخِرَةِ﴾، فيه تنبيه على أنه لا عبرة بالأموال الدنيوية، فقد يكون الرجل مالك الدنيا بخذافيرها ولا يزن عند الله جناح بعوضة، فالمعنى: لا خلاق لهم في الآخرة وإن كانوا في الدنيا ذوي وجاهة ومال وعز ومنعة. وقد غلب الخلاق في الخير، أي: لا نصيب لهم من الخير البتة<sup>(٣)</sup>، وهم ذوو أنصباء<sup>(٤)</sup> وافرة من الشر<sup>(٥)</sup>. وقوله: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ﴾، اختلف الناس؛ هل هذا النفي على حقيقته أم لا؟ فذهب الزجاج إلى الأول، وقال: لا يكلمهم البتة، إنما تكلمهم وتحاسبهم ملائكته<sup>(٦)</sup>، ملائكته<sup>(٦)</sup>، وعلى ذلك حمل قوله: ﴿لَسَأَلْنَهُمْ﴾ الحجر: ٩٢، أي: لتسألنهم ملائكتنا<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: جامع البيان (٥/٥١٦)، معاني القرآن وإعرابه (١/٢٩٢)، مجاز القرآن (١/٩٧)، تفسير ابن المنذر (١/٢٦٥)، معاني القرآن للنحاس (١/٤٢٦)، المحرر الوجيز (٢/٢٦٤)، التفسير الكبير (٨/١١٦)، البحر المحيط (٢/٥٢٦).

(٢) عند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ البقرة: ١٠٢. وينظر: القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز، تحقيق عبد الرحيم القاوش ص (٤٨١).

(٣) ممن خصصه بالنصيب الوافر من الخير، الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (١/٢٩٢)، وابن منظور في لسان العرب (٢/١٢٤٨)، وكذا ابن عطية في المحرر الوجيز (٣/١٣٥) إذ قال: "هو مستعمل في المستحبات"، وعلى ذلك ففيه إشارة كما يقول الرازي في مفاتيح الغيب (٨/٦١١): "إلى حرمانهم من منافع الآخرة؛ لأنه لا رغبة لهم في الخير ولا صلاح لهم في الدنيا.

(٤) النَّصِيبُ: الحِظُّ، وَالْجَمْعُ أَنْصِبَاءٌ وَأَنْصِبَةٌ، وَالنَّصِيبُ لُغَةٌ فِيهَا وَقَدْ أَنْصَبْتَهُ -جَعَلْتَ لَهُ نَصِيبًا وَهُمْ يَتَنَاصَبُونَهُ- أي يقتسمونه. ينظر: جمهرة اللغة (١/١٦١)، المخصص (٣/٤٥٩).

(٥) ينظر: جامع البيان (٢/٣٦٧).

(٦) حكى الزجاج القولين في معاني القرآن وإعرابه (١/٢٩٣)، وذكر هذا القول للنحاس في إعراب القرآن (١/١٦٧)، وأشار إليه الماوردي في النكت والعيون (١/٤٠٤)، وابن الجوزي في زاد المسير (١/٢٩٧). وينظر: تفسير الراغب (١/٦٦٢)، البحر المحيط (١/٦٦٧).

(٧) هذه الآية من الأدلة على إثبات الكلام لله سبحانه وتعالى مما فيه الرد على أهل البدع، ووجه الدلالة أن الله أهاهم بترك تكليمهم، وأنه لا يكلمهم كلام تكريم؛ إذ قد أخبر في

وقال بعضهم: هذا كناية عن الغضب وعدم الاحتفال بهم والرضى عنهم،  
قاله ابن جرير<sup>(١)(٢)</sup>. وذهب الطبري إلى ثبوت التكلم، وتأول الآية على معنى:  
لا يكلمهم بما يسرهم؛ بل بما يزيدهم غمًا إلى غمهم، فالنفي لكلام خاص، ولا يلزم  
من نفي الأخص نفي الأعم<sup>(٣)</sup>.

وقوله: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ أي: نظر رحمة<sup>(٤)</sup>. وقال الزمخشري: مجاز عن  
الاستهانة بهم والسخط عليهم، تقول: فلان لا ينظر إلى فلان، تريد نفي اعتداده به

الآية الأخرى أنه يكلمهم كلام غضب فقال: ﴿قَالَ أَحْسَبُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونَ﴾ المؤمنون:  
١٠٨، فدل على أنه يكلم عباده المؤمنين في الرضا، ولو كان لا يكلم عباده المؤمنين  
لتساوا مع أعدائه في عدم الكلام، ولم يكن في الإخبار بأنه لا يكلم أعداءه فائدة، فلما  
أخبر أنه لا يكلم أعداءه دل على أنه يكلم أوليائه في الرضا. وينظر: شرح الطحاوية ص  
(١٣١).

(١) هو: أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهاني، كان نحويًا، كاتبًا، بليغًا، متكلمًا، معتزليًا، عالمًا  
بالتفسير وغيره من صنوف العلم، له: جامع التأويل لمحكم التنزيل على مذهب المعتزلة.  
ينظر: بغية الوعاة (٥٩/١)، طبقات المفسرين، للدواودي (١٠٩/٢).

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٢٩٣/١)، إعراب القرآن للنحاس (١٦٧/١)، المحرر الوجيز  
(٢٦٤/٢).

(٣) جامع البيان (٥١٦/٥). وذكره النحاس في إعراب القرآن (١٦٧/١)، والماوردي في  
النكت والعيون (٤٠٤/١)، والراغب في تفسيره (٦٦٢/١)، والسمعاني في تفسيره  
(٣٣٤/١)، وابن عطية في المحرر الوجيز (٢٦٤/٢)، وابن الجوزي في زاد المسير (٢٩٧/١)  
ونسبه لابن عباس، وأبو حيان في البحر (٥٢٦/٢)، وابن كثير في تفسيره (٣٥٤/١).

(٤) المقصود هنا: لا ينظر إليهم بهذه النظرة، أي: نظرة الإقبال التي تقتضي الرحمة، فالنظر هنا  
على حقيقته صفة لله عز وجل كما يليق به سبحانه. أما النظر الذي يقصد به العلم  
والإحاطة والبصر، فالله سبحانه وتعالى مبصر لكل الكائنات، لا تخفي منه سماء سماء، ولا  
أرض أرضاً، ولا يمكن أن يحتجب عنه أي شيء، فهو يرى كل شيء، لكن النظر بعين  
رحمته هو الذي يختص به أهل الإيمان والمحبة، والنظر بعين السخط -نسأل الله السلامة  
والعافية- هو لأهل الكفر والشقاوة. ينظر: شرح الطحاوية ص (١٥٥).

وإحسانه إليه<sup>(١)</sup>. قال: فإن قلت: أي فرق بين استعماله فيمن يجوز عليه النظر وفيمن لا يجوز عليه؟

قلت: أصله فيمن يجوز عليه النظر الكناية؛ لأن من اعتدَّ بالإنسان التفت إليه وأعاره نظر عينيه، ثمَّ كَثُرَ حتى صار عبارةً عن الاعتداد والإحسان وإن لم يكن ثمَّ نظر، ثم جاء فيمن لا يجوز عليه النظر مجرداً بمعنى الإحسان مجازاً عما وقع كناية عليه فيمن يجوز عليه النظر<sup>(٢)</sup>. وجعل بعضهم النظر عبارة عن الرحمة، ونفيه عبارة عن نفيها<sup>(٣)</sup>، فالمعنى: ولا يرحمهم.

وأنشد:-

فقلتُ انظري يا أحسنَ الناسِ كلهم      لدي غلَّةٍ صدَيانَ قد شَفَّهُ الوجدُ<sup>(٤)</sup>

(١) الكشاف (٣٦٩/١)، وذكره الرازي نحوه في التفسير الكبير (١١٦/٨).

(٢) الكشاف (٤٠٤/١). وينظر: التفسير الكبير (١١٦/٨)، وقصر صفة النظر على الإحسان فيه نوع من التأويل المخالف لمذهب السلف، لأنه تفسير خلا عن إثبات الصفة، والأولى شرح المعنى المنفي هنا في الآية، وهو أن الله تعالى لا يعطف على من كانت هذه حالهم بخير، مقتاً منه تعالى لهم، وهو تفسير بالمقتضى ودلالة الصفة، وهذا هو الذي ذكره أئمة التفسير الذين لا يجاوزون النص والأثر في تفسيرهم. ينظر: تفسير السمعاني (٣٣٤/١)، محاسن التأويل للقاسمي (٨٦٩/٤).

(٣) ينظر: الكشف والبيان (٩٩/٣)، معالم التنزيل (٤٦١/١)، زاد المسير (٢٩٧/١). قال ابن كثير في تفسيره (٦٢/٢) عند هذه الآية: "ولا ينظر إليهم بعين الرحمة".

(٤) لم أهد لقاتله، وهو في الكشف والبيان (٩٩/٣). الصديان: الظمان الذي أصابه العطش، وشفه الوجد أي: أهزله وأنحل جسمه الحزن. ينظر: معجم الشعراء ص (٢٤٧)، لسان العرب (١٥١/١) مادة: (ص د ي)، (٤٤٦/٣) مادة: (وجد).

وهذا قريب من الأول، أو هُوَ هُوَ. وتقييده بيوم القيامة لأنه أشد الأيام؛ وناهيك / بيوم مقداره خمسون ألف سنة<sup>(١)</sup>. [ولا يزكيهم]<sup>(٢)</sup> أي: ولا يثني عليهم، من تزكية العدل بين يدي الحاكم. وقيل: لا يطهرهم من الذنوب<sup>(٣)</sup>. وقيل: لا ينمي أعمالهم؛ لأن الزكاة هي الزيادة، ومنه: زكا الدقيق والزرع<sup>(٤)</sup>.

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أي ما تقدم من الإذلال والحزني والإهانة، أي لم يقتصر بهم على ذلك<sup>(٥)</sup>. وقد تقدم شرح هذا في البقرة، والفرق بين هذه الآية وبين التي في البقرة في الزيادة والنقصان، وخصوصية كل شأن بذلك<sup>(٦)</sup>.

• قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوَنَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنْ أَلْكِتَابٍ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ آل عمران: ٧٨.

اختلف في هؤلاء العائد عليهم الضمير فعن ابن عباس: «هم اليهود الذين جاؤوا لكعب بن الأشرف يمتارون منه، وأنهم غيروا التوراة وكتبوا بها كتاباً فأخذته قريظة منهم وخلطوه بالتوراة التي عندهم، وفيما غيرهه تغيير صفة رسول الله ﷺ»<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: جامع البيان (٥٢٨/٦)، تفسير القرآن للسمرقندي (٢٧٩/١)، الوسيط (٤٥٣/١).

(٢) ما بين العكوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) وهذا اختيار الطبري في جامع البيان (٥١٦/٥) قال: "يعني ولا يطهرهم من دنس ذنوبهم وكفرهم". وذكر القولين الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (٢٩٣/١)، وابن عطية في المحرر الوجيز (٢٦٤/٢)، وابن الجوزي في زاد المسير (٢٩٧/١)، والرازي في التفسير الكبير (١١٣/٨).

(٤) ينظر: جامع البيان (٥١٦/٥)، النكت والعيون (٤٠٤/١)، معالم التنزيل (٤٦١/١)، والمحرر الوجيز (٢٦٤/٢).

(٥) ينظر: جامع البيان (٥١٦/٥)، تفسير الراغب (٦٦٤/١)، التفسير الكبير (١١٣/٨).

(٦) عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتُرُونَ بِهِ مِمَّا قَلِيلًا أَوْلِيَّكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ البقرة: ١٧٤.

(٧) ينظر: زاد المسير (٢٩٧/١)، وسبق تخريجه وبيان ضعفه.

وعنه أيضاً: «إنه عائد على أهل الكتابين»<sup>(١)</sup>.

وعن الحسن: «هم اليهود»<sup>(٢)</sup>.

وقال الزمخشري: ﴿لَفَرِيقًا﴾ هم: كعب بن الأشرف، ومالك بن الصيف<sup>(٣)</sup>، وحيي بن أخطب، وغيرهم<sup>(٤)</sup>. ومعنى ﴿يَلُونُ﴾ يفتلون بقراءته عن الصحيح إلى المحرف<sup>(٥)</sup>. وقال ابن عطية: يحرفون ويتحليون لتبديل المعاني من جهة اشتباه الألفاظ واشتراكها وتشعب التأويلات فيها. ومثال ذلك قولهم: راعنا وسمع غير مسمع، ونحو ذلك. وليس التبديل المحض<sup>(٦)</sup>. قال الشيخ بعد نقل هذين الكلامين عنهما: والذي يظهر أن الليّ وقع بالكتاب، أي بألفاظه لا بمعانيه وحدها كما يزعم بعض الناس، بل

(١) معالم التنزيل (٤٦٢/١) وعزاه للضحك عن ابن عباس. وينظر: المحرر الوجيز (٢٦٤/٢)، العجائب (٧٠٣/٢).

(٢) هذا القول هو اختيار الجمهور، ولم أجده منسوباً للحسن. ومن اختاره الطبري حيث قال: وهم اليهود الذين كانوا حوالي مدينة رسول الله ﷺ - على عهده من بني إسرائيل. جامع البيان (٥٢١/٥)، وينظر: معاني القرآن وإعرابه (٢٤٩/١)، تفسير ابن أبي حاتم (٣٦١/٢) رواه عن ابن عباس وقتادة والربيع وابن جريج، الجامع لأحكام القرآن (١٨٣/٥)، التفسير الكبير (١١٧/٨).

(٣) هو: مالك بن الصيف، وقيل: الضيف، من بني قينقاع، أحد رؤساء ووجوه اليهود المعاصرين للنبي ﷺ - وكان من أشد أعدائه وخصومه. ينظر: سيرة ابن هشام (٥٤٧/١)، الروض الأثف (٢٤٠/٤).

(٤) الكشف (٤٠٤/١).

(٥) يلوون أي: يحرفون، قال أهل اللغة: لويت الشيء إذا عدلته عن قصده، وحملته على غير غير تأويله. وأصل الليّ: الميل. لوى بيده، ولوى برأسه: إذا أماله. ينظر: جامع البيان (٥٢١/٥)، العين (٣٦٣/٨)، مجاز القرآن (٩٧/١)، معاني القرآن للنحاس (٤٢٨/١)، زاد المسير (٢٩٧/١)، التفسير الكبير (١١٨/٨).

(٦) المحرر الوجيز (٢٦٤/٢).

التحريف والتبديل وقع في الألفاظ، والمعاني تبع الألفاظ<sup>(١)</sup>، ومن طالع التوراة علم يقيناً أن التبديل وقع في الألفاظ والمعاني؛ لأنها تضمّنت أشياء يجزم العاقل [أنها]<sup>(٢)</sup> ليست من عند الله، ولا أن ذلك يقع في كتاب إلهي؛ من كثرة التناقض في الأخبار والأعداد، ونسبة أشياء إلى الله تعالى؛ من الأكل والمصارعة، وغير ذلك. ونسبة أشياء من الكذب إلى الأنبياء عليهم السلام-، والسكر من الخمر، والزنى بيناتهم، وغير ذلك من القبائح التي يُتْرَه العاقل نفسه عن أن يتصف بشيء منها فضلاً عن منصب النبوة<sup>(٣)</sup>. / ثم ذكر عن الشيخ علاء الدين علي بن محمد بن خطاب الباجي ثم الدمشقي<sup>(٤)</sup> أنه صنف كتاباً في «السؤالات عن ألفاظ التوراة»<sup>(٥)</sup> ومن طالع ذلك الكتاب رأى فيه عجائب وغرائب، وجزم بالتبديل لألفاظ التوراة ومعانيها، هذا مع

[٤٢/١]

(١) ذكر الرازي في التفسير الكبير (١١٨/٨) عن القفال أنه قال: معناه يعمدون إلى اللفظة فيحرفونها في حركات الإعراب تحريفاً يتغير به المعنى. قال الرازي: وهذا تأويل في غاية الحسن.

واختار ابن عطية أن التحريف والتبديل وقع في معاني القرآن فقط، ورجّح أبو حيان أن التحريف والتبديل وقع في الألفاظ، والمعاني تبع للألفاظ، وجاءت عبارة أكثر المفسرين في بيان معنى (اللي) في هذه الآية عامة من حيث وقوع التحريف والتبديل في الكتاب، وممن وافق أبو حيان فيما ذهب إليه ابن كثير في تفسيره (٦٥/٢)، والألوسي في روح المعاني (٢٠٥/٣)، والمسألة مبسوسة بأدلة الفريقين في ترجيحات أبي حيان النحوية في التفسير ص (٢٠٥)، وملخص ما رجّحه الباحث: ما ذهب إليه أبو حيان وابن كثير والألوسي.

(٢) سقطت من المخطوط، واستدرك الكاتب هنا كلمة في الحاشية لم تتبين بسبب الطمس، والمثبت من «البحر المحيط» (٥٢٧/٢).

(٣) البحر المحيط (٥٢٧/٢).

(٤) هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن خطاب الباجي المغربي المصري الأصولي، كان أعلم أهل زمانه بالمذهب الأشعري، وكان عالماً بالأصول والمنطق، مات سنة ٧١٤هـ.

ينظر: فوات الوفيات لمحمد بن شاكر (١٢٩/٢)، طبقات الشافعية الكبرى (٣٣٩/١٠).

(٥) لم أجد هذا الكتاب. وينظر: البحر المحيط (٥٢٧/٢).

خلوها من ذكر الآخرة والمبعث والحشر والنشر، والعذاب والنعيم الأخرابين،  
 والتبشير برسول الله ﷺ، وأين هذا من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ  
 الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ  
 وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ وَيَضَعُ عَنْهُمْ  
 إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ الأعراف: ١٥٧، وقوله تعالى وقد ذكر رسوله  
 وصحابته: ﴿ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْئَهُ﴾ الفتح: ٢٩!  
 وقد نص القرآن على ما يقتضي إخفاءهم لكثير من التوراة، قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ  
 الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ لِيَجْزِيَ قَرِيطِسَ تَبَدُّونَهَا وَمُخْفُونَ كَثِيرًا﴾  
 الأنعام ٩١، وقال تعالى: ﴿يَتَأْهَلِ الْكِتَابَ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ  
 كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ المائدة: ١٥، فدلّت هاتان الآيتان  
 على أن الذي أخفوه من الكتاب كثير، ودل بمفهوم الصفة أن الذي أبدوه من  
 الكتاب قليل. و﴿مِنْهُمْ﴾ خبر مقدم، وهو للنوع، لوقوع ﴿لَفَرِيقًا﴾ اسماً لـ «إن»؛  
 لأنه كالمبتدأ، وهو مبتدأ في الأصل<sup>(١)</sup>.

و﴿يَلُؤْنَ﴾ صفة لـ «فريقاً»، والباء في ﴿بِالْكِتَابِ﴾ للتعدية، وهذا واضح.  
 وجعلها أبو البقاء حالاً من الألسنة، قال: تقديره ملتبسة بالكتاب، أو ناطقة  
 بالكتاب<sup>(٢)</sup>. وفيه نظر؛ لأن التعلق الصناعي واضح، فلا حاجة إلى تقدير الحالية.  
 وأيضاً فتقديره ذلك المحذوف كوناً خاصاً لا يجوز لما عرفته غير مرة من أنه لا يكون  
 إلا كوناً مطلقاً. وقرأ العامة ﴿يَلُؤْنَ﴾ بلام ساكنة، ثم واو مضمومة، ثم أخرى  
 ساكنة، مضارع لوى يلوي، نحو رمى يرمي وهم يرمون، وتصريفه كتصريفه<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/١٦٧).

(٢) ينظر: الإملاء (١/١٤١).

(٣) ينظر: المحرر الوجيز (٢/٢٦٥)، الكشاف (١/٤٠٤).

وقرأ أبو جعفر<sup>(١)</sup>، وشيبة بن نصاح<sup>(٢)</sup> وأبو حاتم<sup>(٣)</sup> عن نافع: «يُلَوَّن»<sup>(٤)</sup>، بضم الياء، وفتح اللام، وواو مشددة مضمومة، ثم أخرى ساكنة، مضارع لَوَّى بالتشديد، فهو مثل يُكْرَمُونَ، من كَرَّم مُضْعَفًا، والتضعيف فيه للتكثير / وليس [٤٢/ب] التشديد للتعدية، إذ لو كان كذلك لتعدى به لا بغيره؛ لأنه متعد قبله لواحد، نحو: ضربتُ زيداً عمراً<sup>(٥)</sup>.

(١) يزيد بن القعقاع المخزومي المدني القاري، أبو جعفر، عرض عليه نافع وأبو عمرو بن العلاء أحد القراء العشرة، تابعي مشهور، توفي (١٣٠) هـ على الصحيح، غاية النهاية (٣٨٢/١)، ومعرفة القراء الكبار (٧٢/١).

(٢) هو: أبو ميمونة شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المدني، كان قاضي المدينة ومقرئها، وهو أحد شيوخ نافع في القراءة. توفي سنة (١٣٠) هـ. ينظر: تهذيب الكمال (٦٠٨/١٢)، معرفة القراء الكبار (٧٩/١).

(٣) هو سهل بن محمد بن عثمان السجستاني ثم البصري، أبو حاتم، المقرئ النحوي اللغوي، صاحب التصانيف، له: إعراب القرآن، اختلاف المصاحف، وغيرها، توفي سنة (٢٥٥) هـ، ينظر: السير (٢٦٨/١٢)، بغية الوعاة (٦٠٦/١).

(٤) قراءة شاذة، ينظر: إعراب القرآن لنحاس (١٦٧/١)، شواذ القراءات للكرماني ص (١١٥)، وإعراب القراءات الشواذ (٣٢٩/١)، ووجه شذوذها: لأنها ليست من طريق قالون وورش عن نافع، بل هي من طريق أبو حاتم وشيبة وأبو جعفر بن القعقاع. ينظر: المحرر الوجيز (٢٦٥/٢).

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١٦٧/١)، المحرر الوجيز (٢٦٥/٢)، والبحر الحيط (٥٢٧/٢)، والدر المصون (١٤٤/٢).

ونسب الزمخشري هذه القراءة لأهل المدينة<sup>(١)</sup>، وهو كما قال؛ لأن من ذكرته هم رؤساء أهل المدينة. وقرأ حميد<sup>(٢)</sup>: «يَلُون»<sup>(٣)</sup>، بفتح الياء، وضم اللام، وبعدها واو ساكنة، ونسبها الزمخشري لمجاهد وابن كثير<sup>(٤)</sup>، ووجهها هو بأن الأصل ﴿يَلُون﴾ كقراءة العامة، ثم أبدلت الواو المضمومة همزة، وهو بدل قياسي، كأجوه وأقتت، ثم حُفِّتِ الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها -وهو اللام- وحذفت الهمزة، فبقي «يلون» كما ترى<sup>(٥)</sup>، ووزنه «يفون»، وذلك أن اللام محذوفة لالتقاء الساكنين، لأن الأصل: «يلويون» كيضربون، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت، فبقيت الياء ساكنة وبعدها واو الضمير ساكنة، فحذف الأول وهو الياء التي هي لام الكلمة، وضم ما قبل الواو لتصح؛ لكونها ضمير الفاعلين، ثم حذفت الواو -التي هي عين الكلمة- لما ذكرناه من الإبدال والنقل. وهو توجيه حسن ماش على القياس<sup>(٦)</sup>.

وقد قرأ بمثل هذه القراءة في سورة النساء قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَلَّوْاْ أَوْ تُعْرَضُواْ﴾ النساء: ١٣٥، هشامُ وابنُ ذكوان عن ابن عامر، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى، وأن فيه تخريجاً غير ذلك.

والضمير في ﴿يَلُون﴾ عائد على «فريقاً»؛ لأنه اسم جمع كالرَهط والقوم. قال أبو البقاء: "ولو أفرد على اللفظ لجاز"<sup>(٧)</sup>. يعني الضمير. وفيه نظر؛ إذ لا يجوز:

(١) ينظر: الكشاف (٤٠٤/١).

(٢) هو: أبو صفوان حميد بن قيس الأعرج المكي، قرأ القرآن على مجاهد، وروى عن عطاء والزهري وغيرهما، قرأ عليه أبو عمرو البصري، وروى له الجماعة، توفي سنة (١٣٠) هـ.

ينظر: معرفة القراء الكبار (٩٧/١)، تهذيب الكمال (٣٨٤/٧).

(٣) قراءة شاذة، ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١٦٧/١)، المختصر لابن خالويه ص (٢١)، شواذ القراءات للكرماني ص (١١٥). ووجه شدوذها أنها من طريق حميد.

(٤) قرأ بها ابن كثير ومجاهد وحميد وابن قيس. ينظر: المحرر الوجيز (٢٦٥/٢)، الكشاف (١٩٧/١)، البحر المحيط (٥٢٧/٢).

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١٦٧/١)، الكشاف (٤٠٤/١).

(٦) ينظر: المحرر الوجيز (٢٦٥/٢).

(٧) الإملاء (١٤٠/١).

القوم جاءني، ولا: الرهط أتاني. والليُّ: الفتل، ومنه: لوى عنقه، أي فتلها وحوّلها من جهة إلى جهة. والمصدر: الليُّ، ومنه قوله تعالى: ﴿لِيَأْأَلْسِنَهُمْ﴾ النساء: ٤٦، والليان أيضاً<sup>(١)</sup>، ومنه قول الشاعر:-

### قد كنت دأيتُ بها حسناً مخافة الإفلاس واللياناً<sup>(٢)</sup>

نصب «والليان» عطفاً على محل الإفلاس؛ لأنه منصوب في التقدير بالمقدر، ولو جر على اللفظ لجاز لولا الشعر. وأصله: لويان، لأن العين واو، فأعلّ كإعلال «ميت». وأصل استعمال الليِّ في الإجمام، نحو: لوى عنقه، ولوى يده. ثم يستعمل بمعنى الإزاغة والمراوغة في الخصومات والحجج تشبيهاً للمعاني بالأعيان. والألسنة جمع لسانٍ / وهذا على لغة من يذكره، نحو: حمار وأحمره. وأما من يؤنثه فيجمعه على ألسن كأفلس، نحو: ذراع وأذرع<sup>(٣)</sup>. ويُطلق على اللغة والكلام، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِخْلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ﴾ الروم: ٢٢، أي: لغاتكم<sup>(٤)</sup>، إذ ليس المراد الجارحة. ووجه العلاقة أن الكلام منه ينشأ. وفيه حينئذ أيضاً التذكير والتأنيث. وقد أنكر الفراء

[١/٤٣]

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٢٩٤/١).

(٢) البيت لرؤبة ينظر: ديوانه ص (١٨٧)، والكتاب (٩٨/١)، وشرح ابن عقيل (١٠٥/٢). ودأيت: من المدائنة، وهي البيع بالدين. بها: أي بالإبل، وحسان: اسم رجل. والليان: مصدر لويته بالدين ليا وليانا، إذا مطلته؛ وهو مصدر نادر لم يسمع نظيره على فعلان إلا "شأن" في لغة إسكان النون، ليس في المصادر غيرهما على هذا الوزن. يقول: دأين بالإبل حسان لأنه رجل مليء لا يماطل، مخافة أن يداين غير حسان ممن ليس بمليء، فيماطل لإفلاسه. ينظر: جمهرة اللغة (٩٨٩/٢)، لسان العرب (٢٦٣/١٥)، لسان العرب (١٦٨/١٣) مادة: (دَين)، (٢٦٣/١٥) مادة: (لوي). والشاهد فيه نصب "الليان" بإضمار عامل تقديره "وأن خفت"، وقيل: يجوز أن يكون معطوفاً على "مخافة" والتقدير مخافة الإفلاس ومخافة الليان، ثم حذف المضاف وهو "مخافة" الثانية وأقام المضاف إليه مقامه فانصبب انتصابه.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١٦٧/١)، زاد المسير (٢٩٧/١).

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢٢٤/١).

تأنيته، وقال: لم يُسْمَعْ إلا مذكراً<sup>(١)</sup>. والقرآن يساعده؛ لأنه لم يرد فيه جمعه على ألسن. وقوله: ﴿لِتَحْسَبُوهُ﴾ أي: يفعلون ذلك لهذا الغرض، وهو اللبس على المؤمنين، فيظنوا ذلك المحرف من الكتاب، أي: من التوراة<sup>(٢)</sup>. وفي الضمير في ﴿لِتَحْسَبُوهُ﴾ وجهان:-

أحدهما: أنه يعود على ما تقدم مما دل عليه قوله: ﴿يَلُؤُونَ﴾، أي: لتحسبوا ذلك الملوي المحرف من التوراة<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أنه يعود على مضاف حذف للدلالة عليه، والأصل: يلوون ألسنتهم بشبه الكتاب لتحسبوا ذلك الشبيه المحرف من التوراة<sup>(٤)</sup>، وهو كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ﴾ النور: ٤٠، التقدير: أو كذي ظلمات، فالضمير في ﴿يَغْشَاهُ﴾ عائد على «ذي» بمعنى صاحب المقدر. واللام متعلقة بـ ﴿يَلُؤُونَ﴾، والمخاطب: المؤمنون. وهذه قراءة العامة. وقرئ بياء الغيبة<sup>(٥)</sup>، والضمير للمسلمين أيضاً، أي: ليحسبه المسلمون-الذين لووا لأجلهم ذلك المحرف- من الكتاب. ثم أكد نفي كونه من عند الله بقوله: ﴿وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ﴾، وإلا فما قبله يفيد ذلك، أي: وما ذلك المحرف من الكتاب وإن زخرفوا ذلك وزينوه بأنواع التخيلات. فالضمير من قوله: ﴿هُوَ﴾ كالضمير في ﴿لِتَحْسَبُوهُ﴾ من عوده على ما دل عليه الكلام، أو على ذلك المضاف المقدر، والمعنى: فلا تظنوا ذلك من الكتاب البتة<sup>(٦)</sup>.

ثم أكدوا كونه من الكتاب بقولهم: ﴿هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ أي: ادَّعوا أن المحرف من عند الله ليتم تخيلهم على المؤمنين. وفيه دلالة بينة على أنهم كانوا يصرحون

(١) معاني القرآن (١/٤٤٠).

(٢) ينظر: المحرر الوجيز (٢/٢٦٥).

(٣) ينظر: الكشاف (١/٤٠٤)، المحرر الوجيز (٣/١٣٦)، التفسير الكبير (٨/١١٨).

(٤) ينظر: البحر المحيط (٢/٥٢٨)، والدر المصون (٣/٢٧٢، ٢٧١).

(٥) قراءة العامة قراءة متواترة، وأما هذه فقراءة شاذة. ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن

خالويه ص (٢١)، والبحر المحيط (٢/٥٢٨)، والدر المصون (٣/٢٧٢).

(٦) ينظر: التفسير الكبير (٨/١١٨).

بذلك ولا يُورثون جراءةً منهم على الله، وقلة مبالاة بفعل القبيح؛ من الافتراء على الله تعالى، وغير ذلك؛ لأنهم لا يرجون لقاء الله<sup>(١)</sup>. وقوله: ﴿وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ نفي لما أخبروا به وتكذيب / لما قالوه، وهذا تأكيد لقوله: ﴿وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ﴾. وقد روعيت هنا نكتة لطيفة، وهي أنهم لما ادعوا أولاً أنه من الكتاب؛ وهو أمر خاص؛ [٤٣/ب] جاء الرد عليهم بخاص؛ بقوله: ﴿وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ﴾. ولما ادعوا ثانياً أنه من عند الله - وهذا أعم؛ لأن كونه من عند الله أعم من أن يكون في الكتاب المراد به التوراة أو في غيره - جاء الرد عليهم بعام أيضاً؛ بقوله: ﴿وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾، فأعطى الأخص لمثله والأعم لمثله<sup>(٢)</sup>. ثم كرر الإخبار بكذبهم، وأنهم مفترون متعمدون الكذب مع علمهم بحقيقة الأشياء، فقال: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ﴾ والحال أنهم يعلمون قبح ذلك، أو كونه كذباً بحتاً لا شبهة لهم فيه<sup>(٣)</sup>. وقد استدلت المعتزلة<sup>(٤)</sup> بهذه الآية على أن الأفعال القبيحة والمعاصي يستقل العباد بفعلها، وأن الله لا خلق له فيها.

فقال أبو بكر الرازي الحنفي صاحب «أحكام القرآن»: وفي هذه الآية دليل على أن المعاصي ليست من عند الله ولا من فعله؛ لأنها لو كانت من فعله كانت من

(١) ينظر: الكشاف (٤٠٤/١).

(٢) ينظر: التفسير الكبير (١١٨/٨).

(٣) ينظر: جامع البيان (٥٢٢/٥)، التفسير الكبير (١١٩/٨).

(٤) المعتزلة: سمو بذلك لا اعتراضهم أقوال المسلمين في مرتكب الكبيرة حيث قالوا: إنه في منزلة

بين المتزلتين، فلا هو مؤمن ولا هو كافر، وقيل: المعتزلة زعيمهم (واصل بن عطاء) مجلس

الحسن البصري، وهي فرقة مبتدعة، يقوم مذهبهم على نفي الصفات عن الله تعالى،

ونفي القدر في معاصي العباد، وإضافة خلقها إلى فاعليها، وأن القرآن مخلوق، ونفوا شفاعة

النبي - ﷺ - لأهل الكبائر، ولهم أصول خمسة: ١- التوحيد ٢- العدل ٣- المتزلة بين

المتزلتين ٤- الوعد والوعيد ٥- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ينظر: الملل والنحل

(٥٦/١)، شرح الطحاوية ص (٥٢٤)، المعتزلة د. أحمد محمود صبحي ص (١٠٣).

عنده، وقد نفى الله تعالى نفيًا عامًا كون المعاصي من عنده<sup>(١)</sup>. [وجواب هذا أنه رد لما ادعوه من كون هذا الشيء المحرف مترلاً من عند الله، فالنفي ورد على هذا الشيء الخاص بهذا المعنى الخاص، فمن أين العموم الذي ادعاه الرازي؟! وقد نحا إلى مثل هذا الجواب جماعة]<sup>(٢)(٣)</sup>. قال ابن عطية: ﴿وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ نفى أن يكون مترلاً كما ادعوا، وهو من عند الله بالخلق والاختراع والإيجاد، ومنهم بالتكسب<sup>(٤)</sup>، فلم تعن الآية إلا للمعنى التزليل، فبطل تعلق القدرية<sup>(٥)</sup> بظاهر قوله: ﴿وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) أحكام القرآن للجصاص (٣٠٠/٢). وينظر: التفسير الكبير (١١٨/٨).

(٢) ما بين المعقوفتين ألحقه المؤلف في الحاشية في عرض الصفحة.

(٣) ينظر في الرد على القدرية: السنة للخلال (٥٣٦/٣)، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار للعمرائي (٢١٩/١).

(٤) الكسب عند الأشاعرة كما عرفه الأشعري بقوله: ومعنى الكسب أن يكون الفعل بقدره محدثة؛ فكل من وقع منه الفعل بقدره قديمة فهو فاعل خالق، ومن وقع منه بقدره محدثة فهو مكتسب. انتهى، وهم يريدون أن يبتعدوا عن قول المعتزلة بعدم خلق الله تعالى لأفعال العباد فوقعوا في شر آخر وهو القول بالجبر، فيقولون: الرجل إذا كسر الزجاج ما انكسرت بكسره وإنما انكسرت عند كسره، والنار إذا أحرقت ما تحرق ما احترق بسببها وإنما احترق عندها لا بها فالإنسان إذا أكل حتى شبع ما شبع بالأكل وإنما شبع عند الأكل، وهذا مخالف لمنهج أهل السنة والجماعة. ينظر: مجموع الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٦٤١/٦)؛ ومنهاج السنة له (٤٥٩/١)؛ وينظر أيضاً: مقالات الإسلاميين للأشعري (٥٤٢-٥٣٨).

(٥) إحدى الفرق الكلامية المنتسبة إلى الإسلام، لها مفاهيم وآراء اعتقادية منحرفة في مفهوم القدر، وأصحابها يقولون بإسناد أفعال العباد إلى قدرتهم، وأنه ليس لله -تعالى عما يقولون- دخلٌ في ذلك ولا قدرة ولا مشيئة ولا قضاء، كما أنهم أنكروا علم الله السابق، ومنهم طائفة تثبت العلم والكتابة وتنكر المشيئة، وهم فرق عديدة. أول ما نشأت بالحجاز، ويعد سوسن أو سوسيا النصراني أول من أظهر مقولة القدرية، وعنه أخذ معبد الجهني وغيلان الدمشقي. ينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب. إشراف مناع الجهني (١١٤/٢).

(٦) المحرر الوجيز (٢٦٥/٢).

و «ما» في قوله: ﴿ وَمَا هُوَ ﴾ في الحرفين تحمل الحجازية والتميمية<sup>(١)</sup>، وحملها على الحجازية أولى؛ لتعنيها في قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ يوسف: ٣١، ﴿ مَا هُنَّ ﴾ أمهتهن<sup>ط</sup> المجادلة: ٢.

• قوله: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّنِيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ آل عمران: ٧٩.

وجه مناسبتها لما تقدمها أن فيه تكذيب من تقدم ذكره مضمومًا إلى التكذيب الأول<sup>(٢)</sup>.

وسبب إنزالها أن أبا رافع القرظي<sup>(٣)</sup> - من أحرار اليهود- والسيد - من نصارى نجران- قالوا لرسول الله ﷺ: أتريد أن نعبدك ونتخذك ربًّا؟ فقال رسول الله ﷺ: / «معاذ الله أن يعبد غير الله، وأن نأمر بعبادة غير الله، فما بذلك بعثني، ولا بذلك أمرني»؛ فترلت<sup>(٤)</sup>. ويروى أنه لما اجتمع عند رسول الله ﷺ الأحرار من اليهود،

[١/٤٤]

(١) الفرق بين (ما) الحجازية والتميمية أن الحجازيين يعملونها فيقولون مثلاً: "ما زيدٌ كريمًا"، والتميمين يعملونها فيقولون: "ما زيدٌ كريمٌ". ويفرق بينهما بالخبر، فإذا كان الخبر منصوباً ف (ما) حجازية، وما بعدها اسمها وخبرها، وإذا كان الخبر مرفوعاً ف (ما) تميمية، وما بعدها مبتدأ وخبر، وإذا لم يظهر الإعراب نحو: "ما زيد في الدار"، أو "ما زيد أخي" احتملت الحجازية والتميمية ويراعى ذلك في الإعراب. ينظر: الكتاب لسبويه (٧٢/١).

(٢) ينظر: التفسير الكبير (١٢٠/٨).

(٣) هكذا في رواية الطبري في جامع البيان (٥٢٥/٥) من طريق ابن إسحاق، ووقع في تفسير القرآن لابن أبي حاتم (٣٧٠/٢) أبو نافع، وما أثبت أصح. ينظر: سيرة ابن هشام (٥٥٤/١)، دلائل النبوة (٣٨٤/٥).

(٤) رواه الطبري في جامع البيان (٥٢٤/٥) عن ابن عباس وابن إسحاق، وابن المنذر في تفسيره تفسيره (٢٦٦/١)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٦٩٣/٢) من طريق سلمة، وأخرجه البيهقي في الدلائل (٣٨٤/٥) من طريق ابن إسحاق بسنده عن ابن عباس بأفضل منه وإسناده حسن، ورواه الواحدي في أسباب النزول ص (١١٢) عن الضحاك ومقاتل، وابن الجوزي في زاد المسير (٢٩٨/١)، وينظر: سيرة ابن هشام (٥٥٤/١)، تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي ص (٨١٥).

ونصارى نجران، قال أبو رافع هذا: يا محمد؛ ما تريد إلا أن نعبدك ونتخذك إلهاً كما عبدت النصارى عيسى. فقال الرئيس من نصارى نجران: أَوَذَاكَ تَرِيدُ يَا مُحَمَّدَ، وَإِلَيْهِ تَدْعُونَا؟! فقال النبي ﷺ: «مَعَاذَ اللَّهِ! مَا بِذَلِكَ أَمْرَتُ، وَلَا إِلَيْهِ دَعْوَتُ»؛ فترلت<sup>(١)</sup>. وقيل: سبب إنزالها أن رجلاً قال: يا رسول الله! نسلم عليك كما يسلم بعضنا على بعض، أفلا نسجد لك؟ قال: «لَا يَنْبَغِي أَنْ يُسَجَدَ لِأَحَدٍ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَكْرَمُوا نَبِيَكُمْ، وَاعْرِفُوا الْحَقَّ لِأَهْلِهِ»<sup>(٢)</sup>. والنفي؛ وإن كان داخلاً على الكون في هذه الآية ونحوها؛ فالمراد إنما هو نفي الخبر، وهو في ذلك على قسمين:-

- نفي تام .

- ونفي غير تام.

**فالقسم الأول:** هو أن ينتفي فيه الكون من حيث العقل، كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لَكُمُ اللَّهُ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا﴾ النمل: ٦٠؛ لأن العقل قاطع بذلك. ومنه الآية الكريمة؛ لأننا نتيقن أن الله تعالى لا يعطي الكاذبين والمدعين للنبوات الكتاب وما ذكر معه، ثم يقع منه ذلك القول<sup>(٣)</sup>.

**والثاني:** هو أن ينتفي فيه الكون من حيث عدم الانتفاء، ومنه قول أبي بكر حين أمم الناس فلما أحسَّ بدخول رسول الله ﷺ رجع القهقري، فقال له رسول

(١) أخرجه ابن المنذر في تفسيره (٢٦٦/١) من طريق محمد بن إسحاق. وينظر: المراجع السابقة. وحسن إسناده أ.د. حكمت بشير، قال إلا أنه مرسل. قال ابن العربي في أحكام القرآن (٣٨١/١): كان سبب نزولها نصارى نجران، ولكن مُرِجَ معهم اليهود، لأنهم فعلوا من الجحد والعناد مثل فعلهم.

(٢) ذكره ابن الجوزي في زاد المسير (٢٩٨/١) ونسبه للحسن، والرازي في التفسير الكبير (١٢١/٨)، وذكره الواحدي في أسباب النزول ص (١٠٨)، وذكره السيوطي في الدر المنثور (٨٢/٢) وعزاه لعبد بن حميد عن الحسن، قال ابن حجر في (الكاف الشاف ص (٢٨): لم أجد له إسناداً. وذكره الزيلعي في تخريج الكشاف ص (٨١٦) حديث (١٩٩) وقال: غريب.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز (٢٦٦/٢).

الله ﷺ في ذلك، فقال: «ما كان ينبغي لابن أبي قحافة أن يتقدم أن يصلي بين يدي رسول الله ﷺ»<sup>(١)</sup>. وهذان القسمان يؤخذان من السياق<sup>(٢)</sup>. واختلفوا في المراد بقوله: ﴿لِبَشَرٍ﴾، مَنْ المراد به؟ فعن ابن عباس وابن جريج في آخرين أن المراد به رسول الله ﷺ، وذكروا السبب المتقدم<sup>(٣)</sup>. وعن النقاش<sup>(٤)</sup> في آخرين: أن المراد به عيسى -عليه السلام-، قالوا: لأن الآية رادة على من اعتقد إلهية عيسى، وأن عبادته شريعة مقررة، وأنها مستندة إلى أوامره<sup>(٥)</sup>. والمراد بالكتاب الجنس<sup>(٦)</sup>. وينبغي أن يتفرع ذلك على مَنْ المراد بـ «بشر»، إن كان محمداً -عليه السلام- فيكون الكتاب هو القرآن، وإن كان عيسى / فيكون المراد بالكتاب الإنجيل، وإن كان المراد أعم من [٤٤/ب]

(١) رواه البخاري في كتاب الأذان، باب: من دخل ليؤم الناس فحاء الإمام الأول فتأخر الأول أم لم يتأخر جازت صلاته رقم: (٦٨٤) ص (١٦٣)، ومسلم في كتاب الصلاة، باب: تقدم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم يخافوا مفسدة بالتقدم رقم: (٤٢١) ص (٢١٣) بلفظ: ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله ﷺ.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز (٢/٢٦٦)، التفسير الكبير (٨/١٢٢).

(٣) يعني به ما تقدم من قول أبي رافع القرظي وهو من رواية ابن عباس. ينظر: جامع البيان (٥/٥٢٤)، تفسير ابن أبي حاتم (٢/٣٧٠)، ونسبه ابن عطية في المحرر الوجيز (٢/٢٦٧)، لابن عباس والربيع وابن جريج وجماعة من المفسرين، ونسبه لابن عباس وعطاء ابن الجوزي في زاد المسير (١/٢٩٨).

(٤) هو: أبو بكر النقاش، محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون، الموصلية الأصل، البغدادي المقرئ. له: "شفاء الصدور" في التفسير، وله تصانيف في القراءات وغريب القرآن، (ت ٣٥١ هـ). ينظر: مختصر تاريخ دمشق لابن منظور (٢٢/١٠٧).

(٥) شفاء الصدور ص (٢٨٩)، وينظر: المحرر الوجيز (٢/٢٦٧)، زاد المسير (١/٢٩٨) ونسبه للضحاك ومقاتل.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز (٢/٢٦٧).

ذلك فالكتاب للجنس<sup>(١)</sup>. و﴿وَالْحُكْمَ﴾ يعني: الحكمة<sup>(٢)</sup>، ومنه قوله العليّؑ: «إن من الشعر لحكماً»<sup>(٣)</sup> أي: لحكمة.

وقيل: المراد به الفصل بين الخصوم<sup>(٤)</sup>. وقيل: المراد بها السنة<sup>(٥)</sup>. وكأنهم أخذوا أخذوا ذلك من مقابله بالكتاب، فإن الكتاب يقابله السنة غالباً، وقد يقابله القياس أو الإجماع. وقال الزمخشري: ﴿وَالْحُكْمَ﴾ الحكمة، وهي السنة<sup>(٦)</sup>. وبدأ بالكتاب لأنه أعظم الثلاثة، وثني بالحكم لأنه ضمن الكتاب، وثالث بالنبوة لأنها جماع الخير<sup>(٧)</sup>.

وقال الشيخ -وكانه أجزل من غيره-: وهذا من باب الترقى، بدأ أولاً بالكتاب وهو العلم، ثم ترقى إلى التمكين وهو الفصل بين الناس، ثم ترقى إلى الرتبة العليا وهي النبوة، وهي مجمع الخير<sup>(٨)</sup>. انتهى.

(١) قال الراغب في تفسيره (٦٦٨/١): البشر يستوي فيه الواحد والجمع لكونه كالخلق.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز (٢٦٦/٢)، عين المعاني (٩٣٩/٣).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک (٦٥٦٩) (٧١٠/٣) وفيه سعيد بن سليمان النشيطي ضعيف الحديث، والطبراني في الأوسط (٧٦٧١) (٣٤١/٧) وفي إسناده متهم بالوضع وهو محمد ابن موسى الأصخري، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١١٧/٨): رواه الطبراني عن محمد بن موسى الاصطخري عن الحسن بن كثير بن يحيى بن أبي كثير ولم أعرفهما، وبقية رجاله ثقات. وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٢٢١٥). ورواه البخاري بلفظ مقارب في كتاب: الأدب، باب: ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه رقم: (٦١٤٥) ص (١٠٧٢) بلفظ (إن من الشعر لحكمة)، وينظر: المحرر الوجيز (٢٦٦/٢).

(٤) اختار الطبري في جامع البيان (٥٢٤/٥) بقوله: يعني ويعلمه فصل الحكمة، كأنه يشير إلى إلى معنى القضاء بما دلت عليه الحكمة. وإلى هذا القول أيضاً ذهب الواحدي في التفسير البسيط (٣٧٧/٥).

(٥) ينظر: تفسير القرآن للسمعي (٣٣٥/١)، مدارك التنزيل (١٦٢/١).

(٦) الكشاف (٣٧٨/١)، وينظر: تفسير البيضاوي (٥٦/١)، وتفسير أبي السعود (٥٢/٢).

(٧) ينظر: التفسير الكبير (١٢٢/٣). وقال: فإن أهل اللغة والتفسير اتفقوا على أن هذا الحكم الحكم هو العلم.

(٨) البحر المحيط (٥٢٨/٢).

وفيه نظر؛ لأن الترقى يقتضي أن يكون كل واحد أعظم مما قبله، وهذا لا يجوز؛ لأن الكتاب أعظم الجميع، وقد قال العليُّ: «حرف من القرآن خير من محمد وآل بيته»<sup>(١)</sup>.

ثم إنه فسر الكتاب بالعلم، فإن أراد العلم بالكتاب سهل الأمر؛ لأن النبوة أفضل من العلم بالكتاب من حيث هو، ألا ترى أن آحاد الناس يجوز أن يعلم الكتاب وإن لم يكن نبياً؟! وإن أراد غير ذلك بقي الإشكال.

و﴿عِبَادًا﴾ جمع عبيد<sup>(٢)</sup>، في معنى العابد، بدليل قوله: ﴿مِن دُونِ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>. قال ابن عطية: ومن جموعه: عبيد، وعبيدَى. قال بعض اللغويين: هذه الجموع كلها بمعنى.

وقال قوم: العبادُ لله، والعبيد والعبيدَى للبشر<sup>(٤)</sup>. وقال قوم: العبيدَى إنما يُقال في العبيد بني العبيد، وكأنه مبالغة تقتضي الإغراق في العبودية، والذي استقرتُ في لفظة «العباد» أنه جمع عبْد، متى سيقَّت اللفظة في مضمار الترفيع والدلالة على الطاعة دون أن يقترن بها معنى التحقير وتصغير الشأن. وانظر قوله تعالى:

(١) الحديث لم أقف عليه في كتب الحديث والسنن. قال فيه محمد درويش الشافعي في أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب ص (١٢٤): لم يثبت. وورد لفظ قريب من هذا اللفظ وهو: "آية من كتاب الله خير من محمد وآله". وقد نسب الملا علي قاري في الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ص (٧٥) إلى ابن حجر العسقلاني أنه قال: لم أقف عليه، وتابع السخاوي في المقاصد الحسنة ص (٤١) ابن حجر ولكنه ذكر عدة آثار تفيد صحة معنى الحديث، وتابعه العجلوني في كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس (٢١/١)، وقد ذكر شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى الكبرى (٩١/٥) أنه غير مأثور.

(٢) في المحرر الوجيز (٢٦٦/٢): (جمع عبد).

(٣) حكى الواحدي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه قال في قوله تعالى: (كونوا عبادا لي) إنه لغة مزينة يقولون للعبيد عباداً. وذكره الرازي في التفسير الكبير (١٢٢/٨).

(٤) المحرر الوجيز (٢٦٦/٢).

﴿وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ آل عمران: ٣٠، و﴿عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ الأنبياء: ٢٦، و﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾ الزمر: ٥٣، وقول عيسى في معنى الشفاعة والتعريض<sup>(١)</sup>: ﴿إِن تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ المائدة: ١١٨<sup>(٢)</sup>.

وأما العبيد فتستعمل في التحقير، ومنه قول امرئ القيس:-

قولاً لدودان عبيد العصا      ما غركم بالأسد الباسل<sup>(٣)</sup>

/ وقول حمزة بن عبدالمطلب<sup>(٤)</sup>: «هل أنتم إلا عبيد لأبي»<sup>(٥)</sup>. ومنه: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ فصلت: ٤٦؛ لأنه مكان تشفيق وإعلامٍ بقلّة انتصارهم ومقدرتهم، وأنه تعالى ليس بظلام لهم مع ذلك، ولما كانت لفظة العباد تقتضي الطاعة لم تقع هنا، ولذلك أنس بها في قوله: ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ الزمر: ٥٣. فهذا النوع من النظر يسلك بك سبل العجائب في ميزة فصاحة القرآن العزيز على الطريقة العربية السليمة<sup>(٦)</sup>.

[١/٤٥]

(١) انظر: المحرر الوجيز (٢/٢٦٥) وفيه: (والتعريض لرحمة الله).

(٢) هذا كلام ابن عطية في المحرر الوجيز (٢/٢٦٦).

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص (٤٥)، والشعر والشعراء (١/١٢٢)، والتاج (٧/٢٢٧). دودان: هو دودان ابن أسد بن خزيمه أبو قبيلة من بني أسد، منهم زينب بنت جحش زوج النبي ﷺ. ينظر: الصحاح (٢/٤٧١)، تهذيب اللغة (٤/٤٩٤)، نهاية الأرب للقلقشندي (٢/٣٦١).

(٤) هو: حمزة بن عبد المطلب بن هاشم، عم رسول الله ﷺ - وأخوه من الرضاع أَرْضَعْتُهُمَا ثوية مولاة أبي لهب أسلم في السنة الثانية من البعثة، قتل في أحد سنة (٣) هـ. ينظر: أسد الغابة (١/٥٢٨-٥٣٢)، الإصابة (٢/٢٨٥-٢٨٧)، صفة الصفوة.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب: المغازي، باب: شهود الملائكة بداراً رقم: (٤٠٠٣) ص (٦٩٨)، ومسلم في كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر رقم: (١٩٧٩) ص (٨٤٧).

(٦) المحرر الوجيز (٢/٢٦٧) بتصرف.

ومعنى قوله: ﴿كُونُوا عِبَادًا لِّي﴾: اعبدوني واجعلوني إلهاً<sup>(١)</sup>. وقد ناقشه<sup>(٢)</sup> الشيخ فقال: أما قوله: «ومن جموعه عبيد وعبيد» فأما «عبيد» فالأصح أنه جمع، وقيل: اسم جمع. وأما «عبيد» فاسم جمع، وألفه للتأنيث، انتهى<sup>(٣)</sup>. وهذه مناقشة سهلة؛ لأن اسم الجمع جمع في المعنى، لا خلاف في ذلك، والعلماء يطلقون فيقولون: القوم جمع. وكذا يقولون في أسماء الأجناس نحو: تمر، وملح، لأنه في مقابلة المفرد. وإنما يؤخذ بذلك النحوي إذا ذكره في موضع خاص، مثل أن يذكر ذلك في باب جمع التكسير، فإذا أدخل في ذلك ما هو اسم جمع أو اسم جنس -مثل: قوم، ورهط، وتمر، وشعير- وأطلق عليه جمعاً؛ فهذا جدير بالمؤاخذه. وأما إذا ذكر ذلك اللغوي - أو غيره- في غير باب جموع التكسير، وأطلق عليه أنه جمع، فلا مؤاخذه البتة. ثم قال الشيخ: وأما ما استقرأه من أن ﴿عِبَادًا﴾ تساق في مضمار الترفيع والدلالة على الطاعة دون أن يقترن بها معنى التحقير والتصغير، وإيراده ألفاظاً بلفظ العباد في القرآن، وقوله: وأما العبيد فتستعمل في تحقير، وأنشد بيت امرئ القيس، وقول حمزة، وقوله تعالى: ﴿بَطَلْنِمِ لِلْعَبِيدِ﴾ فصلت: ٤٦؛ فليس باستقراء صحيح، وإنما أكثر استعمال عباد دون عبيد لأن فعلاً في جمع فعل غير اليائي العين قياس مطرد، وجمع فعَل على فَعِيل لا يَطْرُد. قال سيبويه: وربما جاء فعياً وهو قليل، نحو: الكليب، والعبيد<sup>(٤)</sup>، انتهى<sup>(٥)</sup>.

فلما كان فعال هو المقيس في جمع عبْد جاء العباد كثيراً، وأما ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلْمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ فصلت: ٤٦، فحسن مجيئه هنا؛ وإن لم يكن مقيساً؛ أنه جاء لتواخي الفواصل، ألا ترى أن قبله ﴿أُولَئِكَ يُتَادَوْنَ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾<sup>(٦)</sup> فصلت: ٤٤، وبعده

(١) جامع البيان (٥/٥٢٤)، المحرر الوجيز (٢/٢٦٧).

(٢) أي: ناقش ابن عطية في كلامه السابق.

(٣) البحر المحيط (٢/٥٢٨). المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري (١/١٤٢).

(٤) الكتاب (٢/١٧٦).

(٥) كلمة «انتهى» ألحقها المؤلف بين السطرين، والمقصود انتهاء قول سيبويه لا قول الشيخ.

(٦) ليست قبلها، إنما قبلها: ﴿وَأَنَّهُمْ لَفِي شَكِّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ فصلت: ٤٥.

﴿قَالُوا ءَأَدَّتْكَ / مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ﴾ فصلت: ٤٧، فحسّن مجيئه بلفظ العبيد مؤاخاةً [٤٥/ب] هاتين الفاصلتين. ونظير هذا في سورة «ق»: ﴿وَمَا أَنَا بِظَالِمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ ق: ٢٩؛ لأن قبله: ﴿وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ﴾ ق: ٢٨، وبعده: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ ق: ٣٠، وأما مدلوله فمدلول عباد سواء<sup>(١)</sup>. وأما بيت امرئ القيس فلم يُفهم التحقير من لفظ عبيد، إنما فهم من إضافتهم إلى العصا، ومن مجموع البيت. وكذلك قول حمزة: «هل أنتم إلا عبيد» إنما فهم التحقير من قرينة الحال التي كان عليها. وأتى في البيت وفي قول حمزة بأحد الجائزين<sup>(٢)</sup>، انتهى<sup>(٣)</sup>.

قلت: ردّه لاستقراء ابن عطية -من غير أن يأتي بشيء يخرم الاستقراء المذكور- مردودٌ، وكيف يقول رجل من أهل العلم: استقرت كذا فلم أجد -أو وجدت- هذا الحكم كذا، فيجيء آخر ويقول: ليس استقراؤه بصحيح، من غير أن يذكر شيئاً يخرم به استقراءه؟! و﴿لِبَشَرٍ﴾ متعلق بمحذوف، لأنه خبر لكان، واسمها ﴿أَنْ﴾ وما في حيزها، أي: ما كان إتياء الله هذه الأشياء مستقراً لبشرٍ يقول ذلك المقال الفظيع.

فقوله: ﴿ثُمَّ يَقُولُ﴾ عطف على ﴿يُوتِيهِ﴾<sup>(٤)</sup>، وهذا عطف لازم من حيث المعنى لا يجوز السكوت على ما دونه؛ لأنه لو سكت على ما دونه لم يصح المعنى؛ لأن الله تعالى قد أتى كثيراً من البشر الذين لم يقولوا هذه المقالة الكتاب والحكم

(١) يعني أحد اللفظين: العباد أو العبيد.

(٢) دافع الشاوي عن قول ابن عطية فقال: "لم يدع الفهم من اللفظ، بل ادعى الاستعمال"،

يعني: أن لفظ العباد أكثر استعماله في التكريم، وعبيد أكثر استعماله في التحقير. ينظر:

الحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزحخشري (١/٤٣).

(٣) المحرر الوجيز (٢/٢٦٨).

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/١٦٧).

والنبوة، وهذا كما قالوا: إن بعض الفضلات <sup>(١)</sup> قد تلزم لعارض، وإن كان أصلها على جواز حذفها، نحو:-

إنما الميت من يعيش كئيباً <sup>(٢)</sup>

.....

وقولك: زيدا؛ لمن قال: مَنْ ضربت؟ لأنه سيق جواباً. وإذا لزم بعض الفضلات لعارض فلا غرو أن يلزم بعض المعاطيف لذلك. وإنما أمعنتُ في بيان هذا لما أنبهك عليه من ضَعْف قراءة رويت عن ابن كثير وأبي عمرو، وهي رفع ﴿ثُمَّ يَقُولُ﴾ <sup>(٣)</sup>. وأتى هنا بالعطف بـ «ثم» لنكتة حسنة، وهي التنبه على عظم هذا القول وفضاعته، كقوله / تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَنَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ الإسراء: ٤٠، وإذا انتفى هذا القول بعد مضي زمان ومهلة فانتفاؤه بدون ذلك أولى، والمعنى: إن هذا الإنباء العظيم، والتفضل الزائد لا يجمع هذا القول الفظيع، وإن كان بعد زمن من إتياء هذا الفضل العظيم <sup>(٤)</sup>. ونكّر بشراً في سياق النفي ليفيد التعميم، أي: بشراً ما، وإن كان أعظم هذا الجنس.

[٤٦/أ]

(١) الفضلات عند أهل اللغة يقصد بها ما ليس (عمدة): كالمفعول به والظرف والمفعول له والمفعول معه والمصدر والحال والتمييز والاستثناء وغيرها من المنصوبات والمخفوضات. و(العمد) عند النحاة محصور في شيئين فقط لا ثالث لهما المبتدأ والخبر والفعل وفاعله، ماعدا هذا يسمى فضلة. ينظر: الخصائص (١٩٨/١).

(٢) صدر بيت لعدي بن الرعلاء الغساني، وعجزه: ..... كاسفاً بأله قليل الرجاء).

ينظر: معاني القرآن للأخفش (١٥٥/١)، واللسان مادة (موت)، والدر المصون (٥٧/٢).

(٣) قراءة الرفع (ثم يقول) قراءة شاذة: قرأ بها شبل ابن عباد عن ابن كثير، ومحبوب عن أبي عمرو. ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١٦٧/١)، المحرر الوجيز (٢٦٨/٢)، شواذ القراءات

ص (١١٥)، إعراب القراءات الشواذ (٣٣٠/١)، البحر المحيط (٥٢٩/٢).

(٤) ينظر: المحرر الوجيز (٢٦٨/٢).

[وروى شبل بن عباد<sup>(١)</sup> عن ابن كثير، ومحبوب<sup>(٢)</sup> عن أبي عمرو: ﴿ثم يقول﴾ بالرفع<sup>(٣)</sup>، قالوا: على القطع والاستئناف<sup>(٤)</sup>. وفيه إشكال لما قدمته من الاحتياج إليه<sup>(٥)</sup>. واللام في ﴿لِلنَّاسِ﴾ للتبليغ فقط. وصلة ﴿كُونُوا﴾ هي معموله للقول، و﴿لِي﴾ صفة لـ ﴿عِبَادًا﴾؛ أي: عباداً كائنين لي، و﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ كذلك، أو حال لتخصص النكرة بالوصف، أو متعلق بنفس عباد لما فيه من معنى الفعل. وقوله: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا﴾ هذا على إضمار القول، تقديره: ولكن يقول: كونوا ربانيين؛ أي: علماء فقهاء<sup>(٦)</sup>. عن علي -عليه السلام-: «الرباني الفقيه». وكذا عن ابن عباس<sup>(٧)</sup>، ومجاهد<sup>(٨)</sup>، والحسن<sup>(٩)</sup>،<sup>(١٠)</sup>.

(١) هو: أبو داود شبل بن عباد المكي، أخذ القراءة عن ابن كثير وابن محيصن، روى له البخاري وأبو داود والنسائي، توفي سنة (١٤٨) هـ. ينظر: التاريخ الكبير (٢٥٧/٤)، معرفة القراء الكبار (١٢٩/١).

(٢) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن هلال بن محبوب البصري، ومحبوب لقب له، روى القراءة عن شبل بن عباد وأبي عمرو بن العلاء، وأخرج له البخاري، توفي سنة (٢٢٢) هـ. ينظر: غاية النهاية (٣٣١/١)، خلاصة تهذيب الكمال (٣٣٣/١).

(٣) تقدم تخرجها قبل قليل.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز (٢٦٨/٢).

(٥) ما بين المعقوفتين ألحقها المؤلف في الحاشية وعليه علامة الصحة.

(٦) ينظر: جامع البيان (٥٢٦/٥)، تفسير الراغب (١/٦٦٨)، المحرر الوجيز (٢/٢٦٨)، زاد المسير (١/٢٩٨)، التفسير الكبير (٨/١٢٢).

(٧) أخرجه الطبري بهذا اللفظ في جامع البيان (٥/٥٢٧) عن ابن عباس وقتادة ومجاهد والضحاك ويحيى ابن عقيل، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢/٦٩٢)، وذكره عن الضحاك النحاس في إعراب القرآن (١/١٦٧)، وينظر: معالم التنزيل (١/٤٦٣).

(٨) أخرجه الطبري في جامع البيان (٥/٥٢٨)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢/٦٩٢).

(٩) أخرجه الطبري في جامع البيان (٥/٥٢٨) من طريق ابن أبي نجیح، وينظر: تفسير مجاهد ص (٢٥٤)، المحرر الوجيز (٢/٦٩)، البحر المحيط (٢/٥٣٠).

(١٠) أخرجه الطبري في تفسيره (٦/٥٤٢)، وذكره السيوطي في الدر المنثور (٢/٨٣)، وزاد نسبه لابن أبي حاتم من طريق الضحاك عن ابن عباس.

وعن ابن عباس أيضاً: «العالم الفقيه»<sup>(١)</sup>. وعن ابن زيد: «هو ولي الأمة يربُّهم، يربُّهم، أي: يصلحهم»<sup>(٢)</sup>. وعن مجاهد أيضاً: «الربانيُّ فوق الخبر»<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ الخبر العالم، والرباني الذي جمع إلى العلم والفقه البصَرَ بالسياسة والتدبير والقيام بأمور الرعية وما يُصلحهم في دينهم ودنياهم. وعن الحسن أيضاً: «علماء فقهاء»<sup>(٤)</sup>. وعن الزجاج: هو مُعلِّم الخير، وكان عيسى -عليه السلام- يُدعى بذلك، فيقال له: يا معلم الخير<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه ابن المنذر عن ابن عباس (٢٦٧/١) بلفظ: "الفقهاء المعلمون". وابن أبي حاتم في تفسيره (٦٩١/٢)، وابن الجوزي بهذا اللفظ في زاد المسير (٢٩٨/١)، وينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣٤٧/١)، وحجة ابن خالويه ص (١١٢)، والكشف (٣٥١/١)، المحرر الجيز (٦٩/٢) ونسبه للضحاك.

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (٥٢٩/٥) بلفظ: الربانيون الذين يُربُّون الناس، ولاة هذا الأمر، يربُّونهم: يلوئهم. وقرأ: ﴿لَوْلَا يَتَّبِعُهُمُ الْرَبَّانِيُّونَ﴾ سورة المائدة: ٦٣، قال: الربانيون: الولاة، والأخبار: العلماء، وذكره الماوردي في النكت والعيون (٤٠٥/١)، وابن عطية في المحرر الوجيز (٢٦٩/٢)، ونسبه لابن زيد الرازي في التفسير الكبير (١٢٣/٨)، وأبو حيان في البحر المحيط (٥٣٠/٢).

(٣) أورده عنه الطبري في جامع البيان (٥٣١/٥)، وينظر: تفسير مجاهد ص (٢٥٤)، المحرر الوجيز (٢٦٩/٢).

(٤) رواه الطبري في جامع البيان (٥٢٦/٥) بلفظ: كونوا فقهاء علماء، وذكره الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (٢٩٥/١)، ورواه ابن المنذر في تفسيره (٢٦٧/١)، وأشار إليه ابن أبي حاتم في تفسيره (٦٩٢/٢) عقب الأثر (٣٧٤٩) معلقاً.

(٥) معاني القرآن وإعرابه (٢٩٥/١) بلفظ: أرباب العلم والبيان، وذكره عنه في البحر المحيط (٥٣٠/٢).

وعن مؤرج<sup>(١)</sup>: هو التائب لربه<sup>(٢)</sup>. وعن عطاء<sup>(٣)</sup>: هو [العالم الحكيم]<sup>(٤)</sup> الناصح  
لله خَلَقَهُ<sup>(٥)</sup>.

وعن ابن جبير: «هو العالم العامل بعلمه»<sup>(٦)</sup>. وقال الزمخشري: الرباني منسوب  
منسوب إلى الرب بزيادة الألف والنون<sup>(٧)</sup>، كما يقال: رقباني ولحياني، وهو الشديد

(١) مؤرج هو: أبو فيد مؤرج بن عمرو بن الحارث بن ثور بن حرملة السدوسي النحوي  
البرصري، أخذ العربية عن الخليل بن أحمد، توفي (١٩٥) هـ. ينظر: الفهرست ص (٧٦)،  
وفيات الأعيان (٣٠٤/٥)، إنباه الرواة (٣٢٧/٣).

(٢) أورده في الكشف والبيان (١٠٢/٣)، ومعالم التنزيل (٤٦٣/١) كلاهما بلفظ: كونوا  
ربانيين تدينون لربكم، وأورده أبو حيان في البحر (٢٣٢/٣) عن مؤرج بهذا اللفظ.

(٣) هو: عطاء بن السائب، أبو محمد، ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي، صدوق اختلط، توفي  
سنة (١٣٢) هـ. ينظر: تهذيب الكمال (٨٦/٢٠)، التقريب (٤٦٢٥).

(٤) ما بين المعقوفتين أحقه المؤلف في الحاشية وعليه علامة الصحة.

(٥) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١٣٠/١) عن أبي رزين، والطبري في جامع البيان  
(٥٢٦/٥) من طريق أبي رزين أيضاً، وابن المنذر في تفسيره (٢٦٨/١) بلفظ: "حكماء  
علماء"، ونسبه ابن عطية لأبي زين في المحرر الوجيز (٢٦٩/٢)، وذكره عن عطاء  
ابن الجوزي في زاد المسير (٢٩٨/١) بلفظ: "الفقهاء العلماء الحكماء"، ونسبه لقتادة  
وأبي رزين أبو حيان في البحر المحيط (٢٣٢/٣).

(٦) أخرجه ابن المنذر في تفسيره (٦٤٣/١) بلفظ: "الفقهاء المعلمون"، أخرجه ابن حاتم في  
في تفسيره (٦٩١/٢)، عن سعيد بن جبير أنه قال: هم الفقهاء المعلمون، وأورده البغوي في  
معالم التنزيل (٤٦٣/١) بلفظ: العالم الذي يعمل بعلمه، وذكره الماوردي في تفسيره  
(٣٣٥/١)، وابن الجوزي في زاد المسير (٤١٣/١).

(٧) ينظر: زاد المسير (٢٩٩/١)، وتهذيب اللغة (١٨٥/٢)، ولسان العرب (٤٠٣/١). مادة  
(رب).

المتمسك بدين الله وطاعته<sup>(١)</sup>. وعن محمد ابن الحنفية<sup>(٢)</sup> أنه قال حين مات ابن عباس: «اليوم مات ربّاني هذه الأمة»<sup>(٣)</sup>. قال: وكانوا يقولون: الشارع الرباني: العالم العامل العامل المعلم<sup>(٤)</sup>، انتهى.

[وفي البخاري<sup>(٥)</sup> «أن الرباني الذي يربي الناس بصغار العلم قبل كبارهم»<sup>(٦)</sup>.

(١) الكشاف (٤٠٥/١). وهو قول الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (٢٩٥/١)، وذكره ابن

عطية في المحرر الوجيز (٢٦٨/٢)، ونسبه الرازي في التفسير الكبير لسيبويه (١٢٢/٨).

(٢) هو أبو القاسم: محمد بن علي بن أبي طالب المعروف بابن الحنفية، كان عالماً فقيهاً شديد القوة والبأس، توفي سنة (٨١) هـ بالمدينة، وقيل غير ذلك. ينظر: طبقات ابن سعد (٩١/٥)، وفيات الأعيان (١٦٩/٤).

(٣) رواه ابن سعد في الطبقات (٣٦٨/٢) وروى نحوه أيضاً عن كعب الأحبار (٣٧٠/٢)، ورواه الإمام أحمد في فضائل الصحابة (٩٥١/٢) ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره (١١٤٠/٤).

(٤) الكشاف (٤٠٥/١)، قال الرازي: قال أبو عبيدة: تدل على الإنسان الذي علم وعمل بما بما علم، واشتغل بتعليم طرق الخير. التفسير الكبير (١٢٣/٨)، وينظر: تهذيب اللغة (١٢٩/١٥)، لسان العرب (رب) (٤٠٤/١).

(٥) هو: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة البخاري، صاحب الجامع الصحيح المعروف بصحيح البخاري، له مؤلفات كثيرة، ولد في بخارى سنة (١٩٤) هـ، وتوفي سنة (٢٥٦) هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٣٩١/١٢)، الأعلام (٣٤/٦). وبخارى: هي مدينة في الجزء الغربي من جمهورية أوزبكستان السوفياتية، يرقى تاريخها إلى القرن الأول للميلاد. فتحها المسلمون عام (٩٠) هـ ينظر: معجم البلدان (٤١٩/١)، دائرة المعارف الإسلامية (٤٠١/٣)، موسوعة المورد (١٣٢/٢).

(٦) ذكره البخاري في صحيحه، كتاب: العلم، باب: العلم قبل القول والعلم، ص (٧١) رقم: (٦٧)، وذكره ابن عطية في المحرر الوجيز (٢٦٩/٢)، وذهب إليه ابن العربي في أحكام القرآن (٣٨١/١).

قال ابن عطية: فجملة ما يقال في الرباني أنه العالم المصيب في التقدير من الأقوال والأفعال التي يحاولها في الناس<sup>(١)</sup>، انتهى<sup>(٢)</sup>.

وفي الرباني قولان:-

أحدهما: أنه منسوب إلى الرب كما ذكره الزمخشري وشرحه<sup>(٣)</sup>، فالزيادة لا تنفرد عن النسبة<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أنه منسوب إلى ربان، وهو المعلم للخلق وسائس أمورهم<sup>(٥)</sup>، فالألف والنون فيه للمبالغة، كهي في الترجمان والغضبان، ثم نسبت إليه.

والفرق بين هذا الوجه والذي قبله ظاهرٌ، وذلك أنهم إذا نسبوا إلى الرقبة والشعر واللحية من غير مبالغة قالوا: رقي، وشعري / ولحوي، وإن قصدوا المبالغة في

[٤٦/ب]

(١) المحرر الوجيز (٢/٢٦٩) بلفظ: العالم بالرب والشرع المصيب في التقدير. والمتأمل في هذه الأقوال يجد أنها متقاربة ولا تعارض بينها، وهي مثال لما يقع في عبارات السلف من اختلاف التنوع الذي لا ضرر فيه، وقد ذكر الزركشي في البرهان في علوم القرآن (٢/٣٠١) أنه يكثر في معنى الآية عن السلف أقوالهم واختلافهم، ويحكيه المصنفون للتفسير بعبارات متباينة الألفاظ، ويظن من لا فهم عنده أن في ذلك اختلافاً فيحكيه أقوالاً، وليس كذلك، بل يكون كل واحد منهم ذكر معنى ظهر من الآية، وإنما اقتصر عليه لأنه أظهر عند ذلك القائل، أو لكونه أليق بحال السائل. وينظر: ترجيحات أبي حيان في التفسير ص (٢١٠) حيث رجح الباحث أنها متقاربة المعنى.

(٢) ما بين المعقوفتين ألحقها المؤلف في الحاشية.

(٣) الكشف (١/٤٠٥)، ونسبه لابن الأنباري ابن الجوزي في زاد المسير (١/٢٩٩).

(٤) هذا قول الزجاج كما مر معنا في معاني القرآن وإعرابه (١/٤٣٥)، ونسبه له الراغب في تفسيره (١/٦٦٨)، وهو قول ابن العربي في أحكام القرآن (١/٣٨١)، والرازي في التفسير الكبير (٨/١٢٢).

(٥) وهذا اختيار الطبري في جامع البيان (٥/٥٢٩) قال: وأولى الأقوال عندي بالصواب في الربانيين أنهم جمع رباني، وأن الرباني المنسوب إلى الربان الذي يرب الناس، وهو الذي يصلح أمورهم ويربها ويقوم بها، وينظر: المحرر الوجيز (٢/٢٦٨).

ذلك أتوا بزيادة ألف ونون مع باقي النسبة، فقالوا: رقباني، إلى آخره، فيأتون بالزيادة والنسب معاً، وأما الوجه الثاني: فهو أن يزيدوا الألف والنون في الاسم مبالغة، كما زادوها في عطشان وجوعان، مبالغة في العاطش والجائع، فالمبالغة سابقة، ثم ينسبون إليه، كما يقال: غضباني. وكلام سيبويه<sup>(١)</sup> مشيراً إليه، غير أنه في هذا الوجه يكون من النسبة إلى الأوصاف، كأحمري ودواري، ومنه قول الشاعر:-

أطرباً وأنت قنّسريُّ      والدَّهرُ بالإنسانِ دوّاري<sup>(٢)</sup>

والنسبُ إلى الأوصاف قليل. و﴿يَمَا كُنْتُمْ﴾ علة لذلك، أي: بسبب كونكم كذا<sup>(٣)</sup>، وفي ما تتعلق به هذه الباء ثلاثة أوجه:-

أحدها: أنها متعلقة بكونوا.

الثاني: أنها متعلقة بمحذوف؛ لأنها صفة لربانيين. ذكرهما أبو البقاء<sup>(٤)</sup>، وفي الأول نظر من حيث إن كان الناقصة لا تعمل في الظروف وعديلها عند الجمهور، والثاني ليس واضح المعنى.

الثالث: أنها متعلقة بربانيين، لما فيه من معنى الفعل. و«ما» مصدرية كما قررناه<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب (٨٩/٢).

(٢) البيت للعجاج. ينظر: ديوانه (٤٨٠/١)، والكتاب (٢٣٨/١)، والمختسب (٣١٠/١)، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص (٣٠٦). والقنّسريُّ: الشيخ الكبير المسن، وقيل: لم يسمع هذا إلا في بيت العجاج. يقول: أتطرب وأنت شيخ. والطرب: خفة الشوق هنا، وهو أيضاً خفة السرور. والشاهد: نصب "طرباً" على المصدر الموضوع موضع الفعل، أي: أتطرب طرباً. ينظر: لسان العرب (٩٣/٥) مادة: (قسر).

(٣) ينظر: المحرر الوجيز (٢٦٩/٢).

(٤) الإملاء (١٤١/١).

(٥) ينظر: المحرر الوجيز (٢٦٩/٢).

قال الزمخشري: بسبب كونكم عالمين<sup>(١)</sup>، وبسبب كونكم دارسين العلم أوجب أن تكون الربانية التي هي قوة التمسك بطاعة الله مسببة عن العلم والدراسة<sup>(٢)</sup>، وكفى به دليلاً على خيبة سعي من جهد نفسه وكدّ روحه في جمع العلم ثم لم يجعله ذريعةً إلى العمل، فكان مثله مثل من غرس شجرة حسناء تؤنقه بمنظرها ولا ينفعه ثمرها. ويجوز في «ما» أن تكون غير مصدرية<sup>(٣)</sup>. قال الشيخ: و«ما» الظاهر أنها مصدرية<sup>(٤)</sup>، انتهى. مفهومه أن غير الظاهر فيها كونها غير مصدرية، إما موصولة اسمية، وإما نكرة موصوفة، والعائد على التقديرين مُقَدَّرٌ، ويحتاج في تقديره إلى تدريج، وذلك أن الأصل: بسبب الذي كنتم تعلمون به الكتاب، أو بسبب شيء كنتم تعلمون به الكتاب، ثم حذف الجار فاتصل الضمير فحذف، كما ذكروا ذلك في قوله: ﴿وَحُضِّمْتُ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ التوبة: ٦٩، وفي: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ الحجر: ٩٤، في أحد الأوجه. فإن قيل: قد اتحد الجار بهذا التقدير الذي قدرته، فلم لم تقل بحذفه مجروراً؟

فالجواب: أنه لا بد من اتحاد العامل أيضاً، نحو: مررت بالذي مررت به، يجوز حذف به، هذا هو المشهور. وفي المسألة كلام أتيناها في غير هذا. وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: «تَعَلَّمُونَ» بفتح التاء وسكون العين وفتح اللام<sup>(٥)</sup>، مضارع «عَلِمَ» العرفانية / فلذلك تعدت لواحد. وبقية السبعة بضم التاء وفتح العين وكسر اللام [٤٧/أ]

(١) قوله " بسبب كونكم عالمين " تفسير لقراءة " تعلمون " من العلم.

(٢) ينظر: جامع البيان (٥/٥٣٢)، معاني القرآن وإعرابه (١/٢٩٥)، الوسيط (١/٤٥٧)،

المحرر الوجيز (٢/٢٦٩)، وهو قول ابن العربي في أحكام القرآن (١/٣٨١).

(٣) ينظر: الكشاف (١/٤٠٥)، المحرر الوجيز (٣/١٤٠).

(٤) ينظر: البحر المحيط (٢/٥٣٠).

(٥) قراءة متواترة: (من العلم) قرأ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو. ينظر: السبعة ص (٢١٣)،

التييسير ص (٧٤)، والتذكرة (٢/٢٩٠)، النشر في القراءات العشر (١/٣٦٥).

مشددة<sup>(١)</sup>، التضعيف للتعدية، والمفعول الأول محذوف تقديره: بما كنتم تعلمون الناس -أو غيركم- الكتاب، أي: أحكامه أو ألفاظه، كما يحفظ الشيخ التلميذ القرآن أو المریدین جميعاً<sup>(٢)</sup>. ويجوز أن لا يُقدَّر مفعول أول، بل حذفه اقتصار، والمراد كونهم من أهل التعليم من غير نظر إلى من يتعلم، كقولك: هو يُطعم الخبز ويكسو الثياب، مرادك وصفه بإطعام الطعام وكسوة الثياب من غير نظر إلى معرفة من يأكل ويلبس<sup>(٣)</sup>. وقرأ الحسن ومجاهد: «تَعَلَّمُونَ»، بفتح التاء والعين واللام المشددة<sup>(٤)</sup>، وأصلها ((تَعَلَّمُونَ))، فخفف بحذف إحدى التائين، وتقدم أيهما المحذوفة وما هو الأرجح من ذلك. وقد أُلْع المفسرون والمقرئون في ذكر التراحيح بين القراءات وإن كانت كلها متواترة<sup>(٥)</sup>، وتقدم لك في أول الفاتحة ما يرشدك إلى الصواب في ذلك<sup>(٦)</sup>.

(١) قراءة متواترة: (من التعليم) قرأ بها عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر. ينظر: المصادر السابقة.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز (٢/٢٦٩)، التفسير الكبير (٨/١٢٣).

(٣) ينظر: الكشف لمكي (١/٣٥١)، تفسير النسفي (١/١٦٦).

(٤) قراءة شاذة: ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/١٦٨)، شواذ القراءات للكرماني ص (١١٦)، المختصر لابن خالوية ص (٢١) ونسبها لسعيد بن جبير، الكامل في القراءات ص (٥١٧) ونسبها لعبسي عن أبي عمرو أيضاً.

(٥) ينظر: جامع البيان (٥/٥٣٢)، المحرر الوجيز (٣/١٤١)، أحكام القرآن لابن العربي (١/٣٨٢)، الجامع لأحكام القرآن (٥/١٨٦). وينظر أيضاً: الحجة (٣/١٦٣)، إعراب القرآن للنحاس (١/٣٤٧)، حجة ابن خالويه ص (١١٢)، وحجة أبي زرعة ص (١٦٧)، الكشف (١/٣٥١). قال أبو حيان: وتكلموا في ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى، وتقدم أي لا أرى شيئاً من هذه التراحيح، لأنها كلها منقولة متواترة قرآناً، فلا ترجيح في إحدى القراءتين على الأخرى. البحر المحيط (٢/٥٣٠).

(٦) ذكره في أول سورة الفاتحة تحت مسألة: اختلاف العلماء في جواز القول بتفضيل القرآن بعضه على بعض، حيث ذكر قول المنع والجواز ورجح الجواز. ينظر: تحقيق القول الوجيز

وقد رجع بعضهم قراءة الحَرَمِيِّينَ<sup>(١)</sup> وأبي عمرو بأنها أوفق لتدرسون، فإن من شدد «تَعَلَّمُونَ» خفف «تَدْرُسُونَ»، وبأنه لم يُذكر إلا مفعول واحد، وهو موافق لقراءة التخفيف، بخلاف قراءة التشديد فإنها تستدعي مفعولاً آخر، والأصل عدم تقدير شيء آخر، فاختيار ما لا يحوج أرجح مما يحوج<sup>(٢)</sup>. ورجح بعضهم التشديد بأنها أبلغ من حيث إن كل معلّم عالم ولا ينعكس<sup>(٣)</sup>. ولا شك أن الأخص فيه ما في الأعم وزيادة، فهو أبلغ. وأيضاً فهي أوفق لقوله: ﴿رَبَّنَا عَلِّمْنَا لَنَا مَا نَحْتاجُ إِلَيْهِ مِنْ كَلِمَةٍ ذَكَرْتَهَا فِي ذِكْرِكَ وَرَخِّصْ لَنَا فِيهَا حُرُوفَهَا بِخَفْيفٍ﴾؛ لأن الرباني العالم المعلم غيره السائس لأموره المصلح لشؤونه<sup>(٤)</sup>. وقرأ العامة: ﴿تَدْرُسُونَ﴾، بفتح التاء وسكون الدال وضم الراء<sup>(٥)</sup>، ودرس الكتاب أي كرره ليحفظه عن ظهر قلب كما تفعل هذه الأمة بالقرآن العظيم<sup>(٦)</sup>. وهذه القراءة موافقة لـ «تَعَلَّمُونَ» مخففاً. قال بعضهم: - ولم يُصب -: كان من حق من قرأ ﴿تَعَلَّمُونَ﴾ بالتشديد أن يقرأ

---

في أحكام الكتاب العزيز، رسالة ماجستير للباحث/عبدالرحيم القاوش بمكتبة الجامعة (١٣٥/١).

(١) الحَرَمِيُّان: هما قارئتا المدينة ومكة: نافع وابن كثير عليهما رحمة الله. ينظر: التيسير ص (١٦).

(٢) رجّح ابن عطية في المحرر الوجيز (٢٦٩/٢) قراءة التخفيف وقال: لأن العلم هو العلة التي توجب للموفق من الناس أن يكون ربانياً وليس العليم شرطاً في ذلك.

(٣) لعله يعني الطبري في جامع البيان (٥٤٣/٥) فإنه قال: "وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأه بضم التاء وتشديد اللام"، أو يعني مكياً في كتابه "الكشف" (٣٥١/١). قال ابن أبي مريم في كتابه الموضح في وجوه القراءات وعللها (٣٧٧/١): إن قراءة التشديد من التعليم، والتعليم أبلغ في المعنى، لأن المعلم لا يعلم غيره إلا وهو عالم بما يُعلّمه، فمعنى القراءة الأولى حاصل هنا وزيادة.

(٤) ينظر: جامع البيان (٥٤٣/٦)، معاني القرآن وإعرابه (٢٩٥/١)، تهذيب اللغة (١٧٩/١)، المفردات ص (٣٣٦)، التفسير الكبير (١٢٣/٨).

(٥) ينظر: السبعة ص (٢١٣)، التيسير ص (١٦)، والتذكرة (٢٩٠/٢).

(٦) ينظر: المحرر الوجيز (٢٦٩/٢).

«تُدْرَسُونَ» به أيضاً؛ لتوافق القراءتان<sup>(١)</sup>. وهذا غلط، إذ المعنى: بما كنتم تعلمون غيركم وبما كنتم تدرسون قبل ذلك حتى صرتم علماء فقهاء، أو إنكم ملازمون للدرس لثلا يزل عن حفظكم، كما ترى الضابطين لأموهم من العلماء لا يرحون يذكرون محافظهم. أو يكون المعنى: تدرسونه على الطلبة، أي: تتلونه عليهم، كقوله تعالى: ﴿لِنَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ / مَكِّثٍ﴾ الإسراء: ١٠٦.

[٤٧/ب]

وقرأ أبو حيوة<sup>(٢)</sup>: «تُدْرَسُونَ» بكسر الراء<sup>(٣)</sup>، وهي لغة في المضارع، يقال: درس القرآن يدرسه ويدرسه، بكسر العين وضمها، والكسر ضعيف<sup>(٤)</sup>، ويُشَدُّ لقوله:

هذا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ      والمرءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذِيبٌ<sup>(٥)</sup>

بالوجهين.

وقرأ أيضاً: «تُدْرَسُونَ» بالضم والتشديد<sup>(٦)</sup>، وهي تحتمل وجهين:

- 
- (١) ينظر: المحرر الوجيز (٢/٢٦٩)، والبحر المحيط (٢/٥٣٠)، والدر المصون (٢/١٤٨).
- (٢) هو شريح بن يزيد أبو حيوة الحضرمي الحمصي، صاحب القراءة الشاذة ومقرئ الشام، روى القراءة عن الكسائي وغيره، وروى عنه قراءته ابنه حيوة، وروى أيضاً عنه قراءة الكسائي، توفي سنة: (٢٠٣) هـ. ينظر: طبقات القراء (١/٣٢٥).
- (٣) قراءة شاذة، ينظر: مختصر ابن خالويه ص (٢١)، والمختسب (١/١٦٢)، والكامل للذهلي ص (٥١٧)، المحرر الوجيز (٢/٢٦٩).
- (٤) ينظر: المحرر الوجيز (٢/٢٦٩)، التفسير الكبير (٨/١٢٤).
- (٥) البيت من بحر البسيط، وهو من شواهد كتاب سيبويه (٣/٦٧)، وينظر: شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ص: (٦٠٣). وسرقة رجلٌ نُسب إليه الرياء وقبول الرشا وحرصه عليه حرص الذئب على فريسته، والشاهد في البيت: أن "ذيب" ليست جواباً، بل هي خبر للمراء، والجواب مقدر، والمبرد يجعله جواباً على إرادة الفاء، أي: فهو ذيبٌ.
- (٦) قراءة شاذة: ينظر: المختصر لابن خالويه ص (٢١)، شواذ القراءات ص (١١٦). ونسبها ابن عطية عطية لأبي حيوة في المحرر الوجيز (٢/٢٦٩)، ونسبها ابن الجوزي في زاد المسير (١/٢٩٩)

أحدهما: أن يكون التضعيف للمبالغة، فتوافق قراءة العامة.

والثاني: أن المفعولين محذوفان، تقديره: تدرسون غيركم ذلك الكتاب، أي: تحملونهم على ذلك فتجعلونهم دارسين له<sup>(١)</sup>. والدرس التكرار على الشيء لجعله محفوظاً عن ظاهر القلب<sup>(٢)</sup>.

[قال الزمخشري: ويجوز أن يكون معناه -أي: معنى الدرس ومعنى تدرسون- بالتخفيف-: تدرسونه على الناس، كقوله: ﴿لِنَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ الإسراء: ١٠٦، فيكون معناه معنى تدرسون من التدريس. وفيه أن من علم ودرس العلم ولم يعمل به فليس من الله في شيء<sup>(٣)</sup>. انتهى. قال الشيخ: وفيه دسياسة الاعتزال، وهو أنه لا يكون مؤمناً عالماً إلا بالعمل، وأن العمل شرط في صحة الإيمان<sup>(٤)</sup>. انتهى.

قلت: لا دسياسة هنا؛ لأن العالم إذا لم يعمل بعلمه مذموم اتفاقاً، وأما كون العمل شرطاً<sup>(٥)</sup> في الإيمان فلم يتعرض له الزمخشري هنا؛ وإن كان قائلًا به<sup>(٦)</sup>. وقرئ «تُدْرِسُونَ» بالضم والسكون والكسر<sup>(٧)</sup>، من أدرس بمعنى درّس بالتشديد، نحو: أنزل ونزل، وأكرم وكرّم، فهو مما اتفق فيه أفعال وفعل. وحسن حذف مفعول الدرس أو

---

لابن مسعود وابن عباس وأبي رزين وسعيد وطلحة وأبي حيو، ونسبها أبو حيان لعبد الله ابن مسعود كما في زاد المسير (٢٩٩/١).

(١) ينظر: المحرر الوجيز (٢٦٩/٢).

(٢) ينظر: زاد المسير (٢٩٩/١).

(٣) الكشاف (٤٠٥/١)، التفسير الكبير (١٢٤/٨).

(٤) ينظر: البحر المحيط (٥٣٠/٢).

(٥) صوابه "شرطاً" لأنه خير "كون" المضاف إلى معموله.

(٦) ما بين المعقوفتين كتبه المؤلف في عرض الصفحة والحاشية.

(٧) قراءة شاذة. ينظر: المختصر لابن خالوية ص (٢١)، شواذ القراءات ص (١١٦)، ونسبها القرطبي

لأبي حيو (٧٩/٤).

التدريس تواحي الفواصل. والكلام في الباء و«ما» من قوله: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ فهو في ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

● قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ آل عمران: ٨٠. معرفة تفسير الآية متوقف على شيئين:

أحدهما: معرفة الضمير المستكن في ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾.

والثاني: معرفة اختلاف القراء في هذا الحرف. فعنهما ينبي الكلام. وقد اختلف الناس في هذا الضمير، فقالت طائفة -منهم سيويه<sup>(٢)</sup> والزجاج- إنه عائد على الله تعالى، والمعنى: ولا يأمركم الله بهذا؛ لأنه الشرك<sup>(٣)</sup>، والباري تعالى منزّه عن الأمر به، بل باختصاص العبادة به ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ البينة: ٥. وقال ابن جريح: «هو عائد على «بشر» المتقدم، أي: ولا يأمركم ذلك البشر الذي أوتي الكتاب والحكم والنبوة باتخاذ هؤلاء أرباباً»<sup>(٤)</sup>. وقد تقدم الخلاف في المراد بالبشر بالبشر من هو؟ إلا أن بعضهم جزم هنا بأنه محمد ﷺ. وقرأ نافع وابن كثير وأبو

(١) ينظر: التفسير الكبير (١٢٤/٨)، قال الرازي: (ما) في القراءتين هي التي بمعنى المصدر مع الفعل، والتقدير: كونوا ربانيين بسبب كونكم علمين ومعلمين، وبسبب دراستكم الكتاب، ومثله قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ نَنْسَهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا﴾ الأعراف: ٥١.  
(٢) الكتاب (٥٢/٣).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢٩٥/١)، وينظر: المحرر الوجيز (٢٧٠/٢)، وهو قول ابن العربي في أحكام القرآن (٣٨١/١)، ونسبه للزجاج الرازي في التفسير الكبير (١٢٥/٨).

(٤) رواه الطبري في جامع البيان (٥٣٥/٥)، وابن المنذر في تفسيره (٢٦٩/١) بلفظ: ولا يأمركم النبي ﷺ أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً، ونسبه لابن جريح ابن عطية في المحرر الوجيز (٢٧٠/٢).

(٥) قاله ابن عباس، وعطاء وابن جريح. ينظر: المحرر الوجيز (٢٧٠/٢)، زاد المسير (٢٩٩/١)، التفسير الكبير (١٢٥/٨).

عمرو والكسائي: / ﴿ولا يأمرُكم﴾<sup>(١)</sup>، بالرفع<sup>(١)</sup>، وأبو عمرو على أصله في يأمركم وبابه من إشباع الضم واختلاسه وتسكين الراء حسبما يتهياً عليه في الحركة قبلها<sup>(٢)</sup>، والباقون بنصبه<sup>(٣)</sup>.

وأما الرفع؛ فإن كان الضمير عائداً على الله تعالى، فالمعنى: ولا يأمركم الله بذلك<sup>(٤)</sup>، وإن كان عائداً على البشر فالمعنى: ما كان لبشر أن يؤتية الله كذا، وإن من صفة ذلك البشر أن لا يأمركم باتخاذ غير الله رباً؛ ملكاً كان ذلك الغير أو نبياً، فكيف بغيره ممن لم يبلغ رتبة الملكية ولا النبوة؟!<sup>(٥)</sup>

وتلخيص المعنى: إن هذا الأمر لا يقع من بشر هذه صفته، ولا أن يجعل نفسه رباً فيُعبد، ولا هو أيضاً أمر غيره باتخاذ من ذكر رباً. وأما قراءة النصب فاضطرب الناس فيها اضطراباً كثيراً، ومدار ذلك يرجع إلى قولين:-

أحدهما: قول أبي علي الفارسي، وهو أن المعنى: ولا له أن يأمركم، فقدّر «لا» النافية بعدها ﴿أن﴾<sup>(٦)</sup> الناصبة<sup>(٦)</sup>، وحينئذ فتكون «لا» مؤكدة للنفي المتقدم وليست للتأسيس<sup>(٧)</sup>، وجعله الشيخ<sup>(٨)</sup> نظير قولك: «ما كان من زيد إتيان ولا قيام»، وأنت

(١) قراءة متواترة، ينظر: السبعة ص (٢١٣)، التذكرة (٢٩١/٢)، التيسير ص (٧٤)، إعراب

القرآن للنحاس (١٦٨/١)، المحرر الوجيز (٢٧٠/٢)، النشر (٢٤٠/٢).

(٢) قراءة متواترة، ينظر: المصادر السابقة.

(٣) قراءة متواترة لعاصم وابن عامر ويعقوب وحزمة، ينظر: مصادر القراءة الأولى.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٢٩٥/١)، إعراب القرآن للنحاس (٣٤٧/١)، وحجة ابن

خالويه ص (١١١)، وحجة أبي زرعة ص (١٦٨).

(٥) ينظر: معالم التنزيل (٣٢١/١)، التفسير الكبير (١٢٥/٨)، تفسير البيضاوي (١٦٩/١)،

تفسير النسفي (١٦٦/١).

(٦) الحجة (٢٨/٢). وينظر: مشكل إعراب القرآن (١٦٤/١).

(٧) ينظر: المحرر الوجيز (٢٧٠/٢).

(٨) رجح الطبري القراءة بالنصب (٥٣٤/٥)، والصواب من ذلك ما قاله أبو حيان في الآية

التي قبلها (٥٠٧/٢)، قال: وتكلموا في ترجيح أحد القراءتين على الأخرى، وقد تقدم أني

وأنت تريد انتفاء كل واحد منهما عن زيد. فـ «لا» للتوكيد للنفي السابق، وصار المعنى: ما كان من زيد إتيان ولا منه قيام<sup>(١)</sup>.

الثاني: قول الطبري<sup>(٢)</sup>، وهو أن يكون معطوفاً على ﴿ثُمَّ يَقُولُ﴾ آل عمران: ٧٩.

قال ابن عطية: وهذا خطأ لا يلتزم به المعنى<sup>(٣)</sup>. ولم يبين وجه الخطأ ولا عدم التمام المعنى<sup>(٤)</sup>. ولا يكون ذلك خطأ غير ملتزم المعنى - على ما ذكر الشيخ - إلا إذا كانت «لا» للتأسيس لا للتأكيد، فقال: ووجه الخطأ أنه إذا كان معطوفاً<sup>(٥)</sup> على ﴿ثُمَّ يَقُولُ﴾ آل عمران: ٧٩، وكانت «لا» لتأسيس النفي، فلا يمكن إلا أن يقدر العامل قبل «لا» وهو «أن»، فينسبك من «أن» والفعل المنفي مصدر منتفٍ، فيصير المعنى: ما كان لبشر موصوف بما وصف به انتفاء أمره باتخاذ الملائكة والنبين أرباباً، وإذا لم يكن له الانتفاء كان له الثبوت، فصار آمراً باتخاذهم أرباباً، وهو خطأ، فإذا جعلت «لا» لتأكيد النفي السابق كان النفي منسحباً على المصدرين المقدّر ثبوتهما، فينتفي قوله /: كونوا عباداً لي، وأمره باتخاذ الملائكة والنبين أرباباً. ويوضح هذا

[٤٨/ب]

لا أرى شيئاً من هذه التراحيح، لأنها كلها منقولة متواترة قرآناً، فلا ترجيح في إحدى القراءتين على الأخرى.

(١) ينظر: البحر المحيط (٢٣٤/٣).

(٢) جامع البيان (٥٣٤/٥). وذكر القولين الرازي في التفسير الكبير (١٢٣/٨)، وينظر:

مشكل إعراب القرآن لمكي (١٦٤/١).

(٣) المحرر الوجيز (٢٧٠/٢).

(٤) ينظر: استدراقات ابن عطية في المحرر الوجيز على الطبري في جامع البيان عرضاً ودراسة

(٤٢٠/١)، وملخص ما ذكره الدكتور/شايح الأسمرى: ترجيح ما ذهب إليه الطبري لزوال

العلة التي قالها ابن عطية، ولأن هذا الوجه الذي ذكره الطبري أورده أئمة من النحاة

والمفسرين.

(٥) وقع في المخطوط: «ووجه الخطأ أنه إذا كان خطأ أنه إذا كان معطوفاً»، وفيه تكرار كما

يظهر، والمثبت موافق لـ «البحر المحيط» (٢٣٤/٣).

المعنى وضع «غير» موضع «لا»، فإذا قلت: ما لزيد فقه ولا نحو<sup>(١)</sup>، كانت «لا» لتأكيد النفي، وانتفى عنه الوصفان، ولو جعلت ((لا)) لتأسيس النفي كانت بمعنى غير، فيصير المعنى انتفاء الفقه عنه وثبوت النحو له، إذ لو قلت: ما لزيد فقه وغير نحو، كان في ذلك إثبات النحو له، كأنك قلت: ما له غير نحو، ألا ترى أنك إذا قلت: جئت بلا زاد؛ كان المعنى: جئت بغير زاد، وإذا قلت: ما جئت بغير زاد؛ كان معناه أنك جئت بزاد؟ لأن «لا» هنا لتأسيس النفي، بإطلاق ابن عطية الخطأ وعدم الثمام المعنى إنما يكون على أحد التقديرين في «لا»، وهو أن تكون لتأسيس النفي، وأن تكون من عطف المنفي بـ «لا» على المثبت الداخِل عليه النفي، نحو: ما أريد أن تجهل وأن لا تتعلم، تريد: ما أريد ألا تتعلم<sup>(٢)</sup>. انتهى.

فإنه - كما رأيت - جعل الوجه بكون «لا» لتأسيس النفي خطأ، وأنها إذا كانت للتأكيد لم تكن خطأ، وهذا غير جيّد منه؛ لأنه سيحكي عن الزمخشري<sup>(٣)</sup> أنه جوّز في هذه أن تكون للتأسيس ولم يخطئه، بل قرره على ما حكى عنه.

قال الزمخشري: وقُرئ ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ بالنصب عطفاً [على]<sup>(٤)</sup> ﴿ثُمَّ يَقُولُ﴾ آل عمران: ٧٩، وفيه وجهان:-<sup>(٥)</sup>

أحدهما: أن تجعل «لا» مزيدة لتأكيد معنى النفي في قوله: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ﴾ آل عمران: ٧٩، والمعنى: ما كان لبشر أن يستنبهه الله وينصبه للدعاء إلى اختصاص الله بالعبادة وترك الأنداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عبداً له، ويأمركم أن تتخذوا

(١) في المخطوط: «نحو ولا فقه»، ووضع على كلمتي «نحو» و«فقه» علامة التقديم والتأخير.

(٢) البحر المحيط (٢/٥٣٠). ينظر: المحرر الوجيز (٢/٢٧٠).

(٣) الكشاف (١/٤٠٥).

(٤) سقطت من خط المؤلف، واستدركتها من «كشاف الزمخشري» (١/٤٠٥).

(٥) قراءة متواترة: وهي قراءة عاصم وابن عامر وحمزة. ينظر: السبعة ص (٢١٣)، وقد رجح

رجح الطبري هذه القراءة فقال: "وأولى القراءتين بالصواب في ذلك (ولا يأمركم) بالنصب

على الاتصال بالذي قبله". جامع البيان (٥/٥٣٤).

الملائكة والنبين أرباباً، كما تقول: ما كان لزيد أن أكرمه ثم يهيني ولا يستخف بي<sup>(١)</sup>.

**والثاني:** أن تجعل «لا» غير مزيدة، والمعنى: أن رسول الله ﷺ كان ينهى قريشاً عن عبادة الملائكة، واليهود والنصارى عن عبادة المسيح وعزير<sup>(٢)</sup>، فلما قالوا له: أنتخذك رباً؟ قيل لهم: ما كان لبشر / أن يستنبئه الله ثم يأمر الناس بعبادته وينهاكم عن عبادة الملائكة والأنبياء<sup>(٣)</sup>، وقراءة الرفع على ابتداء الكلام أظهر، وينصرها قراءة عبد الله: «ولن يأمركم»<sup>(٤)(٥)</sup>. انتهى. ولما حكى الشيخ هذا عنه لم يتعقبه بنكير، وكان من حقه أن يتعقبه على زعمه فيما ناقش به ابن عطية، فالمؤاخذة للشيخ من وجهين:

**أحدهما:** عدم المناقشة للزمخشري بما اعتقد خطأه.

**والثاني:** جعل «لا» للتأسيس خطأ، مع أنه ليس بخطأ؛ لما قرره الزمخشري من المعنى الصحيح، والله أعلم<sup>(٦)</sup>. والاستفهام في ﴿أَيَأْمُرُكُمْ﴾ للإنكار والتوبيخ<sup>(١)</sup>؛ لأن

(١) ينظر: جامع البيان (٥/٥٣٤).

(٢) في الكشاف (١/٤٠٥) "واليهود والنصارى عن عبادة عزير والمسيح" وهذا أنسب للسياق.

(٣) قال الرازي في التفسير الكبير (٨/١٢٥): إنما خص الملائكة والنبين بالذكر لأن الذين وصفوا من أهل الكتاب بعبادة غير الله لم يحك عنهم إلا عبادة الملائكة وعبادة المسيح وعزير، فلهذا المعنى خصهما بالذكر.

(٤) قراءة شاذة: تنسب لابن مسعود رضي الله عنه، ينظر: معاني القرآن للفراء (١/٢٢٤)، الكشاف

(١/٣٧٨)، المحرر الوجيز (٢/٢٧٠)، التفسير الكبير (٨/١٢٥)، شواذ القراءات للكرماني

ص (١١٦). وقد أنكر الطبري في جامع البيان (٥/٥٣٤) ورود هذه القراءة عن ابن

مسعود وقال: إنه خبر غير صحيح سنده، وإنما هو خبر رواه حجاج عن هارون الأعمور أن

ذلك في قراءة عبد الله كذلك، ولو كان صحيح خبره لم يكن فيه محتج حجة. [ب/٤٩]

(٥) الكشاف (١/٤٠٥).

(٦) قال في الدر المصون (٣/٢٨١): "فقد ظهر والحمد لله صحة كلام الطبري بكلام أبي

القاسم الزمخشري، وظهر أن رد ابن عطية عليه مردود".

الأمر بالكفر؛ وإن كان قبيحاً؛ فهو بعد الإسلام أقبح وأفظع<sup>(٢)</sup>. قالوا: وفي الآية دليل على أن ملة الكفر واحدة، فيرث اليهودي النصراني وعكسه، وهذا مذهب الشافعي<sup>(٣)</sup>. ووجه الدلالة على ما ذكروا: أن المتخذين الملائكة أرباباً هم الصابئة وعبدة الأوثان، والمتخذين النبيين أرباباً هم اليهود والنصارى والمجوس، ومع ذلك كله سماهم تعالى كفرة في قوله: ﴿ أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ ﴾. واستدل أيضاً بقوله: ﴿ لَكُمُ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ الكافرون: ٦، فجعل ملة الكفر كلها ملة واحدة. إلا أنه يشكل على المذهب إذا انتقل كافر من دين إلى دين آخر، هل يقرّ عليه؟ لأن الكفر كله ملة واحدة، وهذا ماشٍ على هذا الأصل، أو لا يقرّ؛ لأنه لم يرض بذلك الدين الذي انتقل عنه، فلا يُقنع منه إلا بالإسلام، فصار كالمسلم إذا ارتد! وهذا هو المشكل على ما قررناه. وفي الآية دلالة أيضاً على أن المخاطب بهذه الآية الكريمة<sup>(٤)</sup> كانوا مسلمين<sup>(٥)</sup>. و﴿ بَعْدَ ﴾ متعلق بـ ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾، وقيل: بنفس الكفر، لأنه مصدر، التقدير: أن تكفروا بعد إسلامكم، وأضيفت ﴿ بَعْدَ ﴾ إلى ﴿ إِذْ ﴾ لأنها / زمان ولا يضاف إليها إلا ظرف زمان<sup>(٦)</sup>، وأضيفت ﴿ إِذْ ﴾ إلى الجملة الاسمية التي يتصير

(١) ينظر: التفسير البسيط (٣٨٨/٥)، تفسير الراغب (٦٧٦/١)، التفسير الكبير (١٢٥/٨).

(٢) ينظر: الكشاف (٤٠٥/١)، تفسير القرآن للسمعاني (٣٣٦/١)، الجامع لأحكام القرآن (١٨٨/٥).

(٣) ينظر: كتاب الأم للإمام للشافعي (١٣٤/٧)، روضة الطالبين (٣١/٥)، منهاج الطالبين ص (٨٧).

(٤) في المخطوط: «المخاطب بالآية بهذه الآية الكريمة»، وظاهر ما فيه من تكرار.  
(٥) الكشاف (٤٠٥/١).

(٦) صرح جمهور النحاة بأن "إذ" ملازمة للظرفية إلا أن يضاف إليها اسم زمان، ومن صرح بذلك الرضي في شرح الكافية (١١٥/٢)، والمرادي في الجنى الداني ص (١٨٧)؛ والسيوطي في همع الهوامع (١٧٢/٣). وينظر: اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعاً ودراسة للبدر ص (٣٢٩)، وتعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط ص (٤١٥) للدكتور: تمام حسان.

منها المصدر، إذ التقدير - كما ذكرنا - بعد كونكم مسلمين. ومثل هذه الآية في إضافة ﴿إِذْ﴾ للجملة الاسمية قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ الأنفال: ٢٦، تقديره: واذكروا وقت كونكم قليلين مستضعفين.

• قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِءَ وَلَتَنْصُرُنَّهُ. قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ آل عمران: ٨١.

وجه مناسبتها لما تقدمها أنه تعالى لما نعى عليهم أقوالهم القبيحة وأفعالهم السمجة من اشتراطهم بآيات الله ثمناً قليلاً، وذكر ما يؤول إليه أمرهم في الدار الآخرة، وأن منهم من غير صفته ونعته، وادعى أن النبوة ليست في العرب، وذكر تعالى تبرئة رسوله ﷺ من أن يأمر بعبادة نفسه أو غيره من الملائكة والأنبياء، بل يأمر بعبادة الله وحده خاصة؛ عقب ذلك بأن الحجة واضحة بنبوته، وأن ذلك ثابت في كتبهم القديمة، وقد أخذ الله تعالى بذلك الميثاق على أنبيائهم، فإنكارهم لذلك مكابرة في المحسوسات الموجودات<sup>(١)</sup>.

وفي الآية أقوال:-

أحدها: أنها على ظاهرها من أن الله تعالى أخذ من النبيين ميثاقاً على أنفسهم أنهم إذا آتاهم ذلك ثم جاءهم رسول مصدق لما معهم من الكتب والشرائع - وهو محمد ﷺ - لتؤمنن به ولتنصرنه، ومعنى نصرتم له وإن لم يدركوه: توصيتهم أمهم ومن يكون بعدهم بذلك، وهذا هو الحق، وإليه ذهب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -، روي عنه أنه قال: «ما بعث الله نبياً إلا أخذ عليه العهد في محمد ﷺ، وأمره بأخذ العهد على قومه فيه بأن يؤمنوا به وينصروه إذا / أدركوه»<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: التفسير الكبير (١٢٦/٨).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٥٤١/٥) عن علي بن أبي طالب وقتادة والسدي، ونسبه ابن عطية في المحرر الوجيز (٢٧٠/٢) لعلي بن أبي طالب ثم قال: وقاله السدي، وذكره ابن

وعنه أيضاً<sup>(١)</sup> - عليه السلام - وعن ابن عباس<sup>(٢)</sup>، والسدي<sup>(٣)</sup>، والحسن<sup>(٤)</sup>، وطاوس<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup> :  
«أن الذين أخذ عليهم الميثاق هم الأنبياء دون أممهم، أخذ عليهم أن يصدق بعضهم بعضاً، وأن ينصُر بعضهم بعضاً، ونصرة كل نبي لمن بعده وصيته لمن آمن به أن ينصره إذا أدرك زمانه». قيل: ويُنَبِّو عن هذا المعنى لفظة ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ إلى آخر الكلام، وحينئذ يكون المراد بالرسول الجنس لا واحد بعينه<sup>(٧)</sup>.

- 
- الجوزي في زاد المسير (٢٩٩/١)، السيوطي في الدر المنثور (٨٤/٢) عن قتادة وزاد نسبه لعبد بن حميد. وذكره أيضاً عن السدي (٨٤/٢) وزاد نسبه لابن أبي حاتم.
- (١) أخرجه عن علي - عليه السلام - الطبري في جامع البيان (٥٤٠/٥).
- (٢) أخرجه عن ابن عباس - عليه السلام - الطبري في جامع البيان (٥٣٩/٥)، وابن المنذر في تفسيره (٢٧٠/١) من طريق سعيد بن جبير، وابن أبي حاتم في تفسيره (٦٩٣/٢) من طريق أبي نعيم به.
- (٣) أخرجه الطبري في جامع البيان (٥٤١/٥).
- (٤) أخرجه الطبري في جامع البيان (٥٤١/٥)، ونسبه إليه ارازي في التفسير الكبير (١٢٦/٨).
- (٥) هو طاوس بن كيسان اليماني، من سادات التابعين، إماماً في الفقه والتفسير، توفي سنة (١٠٦) هـ. ينظر: السير (٣٨/٥)، والطبقات للداودي (١٣/١).
- (٦) أخرجه عن طاوس الطبري في جامع البيان (٥٤١/٥)، ونسبه الرازي في التفسير الكبير (١٢٦/٨) إلى سعيد ابن جبير والحسن وطاوس.
- (٧) قال ابن عطية: وروي عن طاووس أنه قال: صدر الآية أخذ الميثاق على النبيين، وقوله: "ثم جاءكم" مخاطبة لأهل الكتاب بأخذ الميثاق عليهم، حكاه الطبري وهو قول يفسد إعراب الآية. المحرر الوجيز (٢٦٩/٢).